ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة
فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول بتغيير صيغته من
غير قيا خر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد
يوم الجمعة كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مصير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت
الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جيتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر
قال وليس هذا في سعة الكلام تابعه من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما او سير عليه فرسخان
يعني لانه جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما نرى في غاية المحصل وقدم المفعول فيه
على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب
وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا عوض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب
فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو وبخلاف ساير المفاعيل ولولا مراعاة
التسمية لكان تقديم الحال على المفعول والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي
ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له و
المفعول معه هو اسم ما فعله قال انما قلت هنا اسم بخلاف ساير الحدود ليخرج نحو ضرب الثاني
في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم
اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على
غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا
ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هنا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله
لكونه اسما ايضا وبلفظه باللفظ فدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظا اوجده
الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله اي فعل مضمونه
الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هنا ونعني باسم ما فعله اسم
الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هنا
فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات يجري مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ما فعله
الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله
فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعل الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب مذكور
فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عايد الى اسم او الى ما بمعناه احتراز عن نحو كرهت
قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل
هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها او يكون

ما اعترض به ان لا حاجة الى ذكر تخصيص الاسم لان قوله فعل ... فقط قال الاسم فلو قال ما فعله لكان المراد الاسم فقط فكان قال هو اسم فعل يدل بدليل فاعل فعل مذكور بمعناه

... داخلا ايضا الا انه اسم ... فعل ... هنا ايضا للدلالة ... بالعين ...

فان قيل ... لا فعل يدل بدليل الذي ... المطابقة على الاشتقاق الذي هو ...

فلا يعود الى ما ... قلنا لان المراد ... الكريت واعتبر فيما بعد الاسم ... ان الفعل الاسم ... فالمراد اشتمال على معنى ... والمراد ... فلا يعد ...

وربما يدفع بان المراد اسم ما فعله فاعل بحسب ذلك الفعل المذكور ولا كانت مفعولا ما ... الفعل ...

للتأكيد او للنوع او للعدد نحو جلست جلوسا او جلسة او جلستين المراد بالتأكيد المصدر الذي هو
مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم
سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت
ضربا ضربا فظهر انه تأكيد للمصدر المضمر وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ونعني بالنوع
المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصا
وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او التشنج او غير ذلك
فالجلسة ليست بمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما تعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة و... لئلا يترك
نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع
حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ...
المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك ... تفعل ... غيرك واما الذي هو
اسما صريحا ... بمعنى المصدر اما مبهم نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو
ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مر تقديم لان اي وافعل التفضيل
بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هنا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب
وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير معين في اللفظ نحو
ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته
ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب
معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصا في قعد القرفصا مصدر نوعي كما ذكرنا
عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصا وكذا القهقرى في رجع القهقرى
اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل كأنه
قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصا ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء صفة للشيء وعدم سماع
افعالها ضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معنا كان
اولا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما دل عليه نحو ضربته
ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او
مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما الة موضوعة
موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر
المراد به العدد واقيم الالة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوط وضربات
بسوط وضعت الالة مقام المصدر المعنى والمجموع مثناه ومجموعه فقيل ضربته سوطين واسواطا

وتثنيتهما وجمعهما لتثنية المصدر وجمعه لا لتثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطاً
مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع
ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع
في هذا القسم اي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا
قاصدا اختلاف الانواع فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة
عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع
النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف
اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا
قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر و
المصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض
نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كلتيهما ان المصدر منصوب بفعله
المقدر اي وتبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا
ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير
بلا داع ملجئ اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله
نحو قوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس او الى غير مضمون
عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربي
فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا
[illegible] اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا النصب
على المصدر بفعل محذوف اي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه
في وجوب الحذف قياسا واقول الذي يتعين هذه المصادر وامثالها ان لم يات ما بعدها ما يبينها
وبعض ما يتعلق به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب فيه حذف
فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدع الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا
وفي نهج البلاغة في الخطبة الكمالية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون
لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله
وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله
او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر

الصواب
قوله سماعا وقياسا [illegible]
بفعل محذوف [illegible]
من الفعل كما لا يخفى ٥

نحو عقراً لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وشكراً لك وحمداً لك و
عجبا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى بحذف الفعل
حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر
لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تع مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط
لان حق الفاعل والمفعول به ان يتصل بهما الفعل ويتصلا به واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه
لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل كما في نحو حمداً لك وشكراً لك وعجبا لك
ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه في قوله تع كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون
الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقي المصدر مبهما
لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر المختص به فلما تبين
بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا
ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمداً لك وعقر الله عقراً لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل
والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة
او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا ... وان نحو
قوله تعالى ان ارم هلك واما قولهم جردته جرده وحمدته حمده وقصدته قصده وبحوته بحوه وحوده لك
فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار السعدى اذ
من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جردته جرده الذى يليق
به وحمدته حمده الذى ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تع وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تع وسعى
لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلى الفاعل او المفعول
المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك اى هذا الدعاء لك
وكذا كل ما فيه من التبيين المبهم للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذى واما للتبيين
للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد بين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار
فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب
اى اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهو من هذا الباب والجملة
المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان
حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان تتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر
عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء الافعال كما يجيء في بابها نحو هيهات ورويد وشتان
فتبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح

والمشهور هو النصب على الحال س

الكثير

كثيرا اذن ان زادت على حرفين لسمي سنيه على الاعراب الذى استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في اشتغال
الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فقال هيهات
زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر
قال الله تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل
والامس واما ان لا تتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا
فهذه المصادر كانها قايمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قايمة مقام
افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم يكن نصب فانتصابها عرف ان الفعل مقدر قبلها وبينا الاولى
عرفنا انها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا او اسم فعل نحو
رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا
مضافا كرويد زيد بدليل القراة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل ... لا استعمال المصادر
كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها
اصلا نحو دفرا اى نتنا وبهرا اى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل يستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء
اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما
وبيانا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا
فعل من غير لفظهما والمقدر انتنت دفرا وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هي آلة قامت مقام المصادر
نحو تربا لك وجندلا اى رميت رميا مترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق
بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قايمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اى هناء وعائذا بك اى عياذا وهو
مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم
انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كاها انك
اى بوجعا وواها لك اى طيبا واقا واقة لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب
ما كان في الاصل صوتا وان لم يبن بالجار نحو ابها اى كفا وويها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة
من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء
المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه
الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات
القايمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك
نحو آها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما واوه على اخواني وآه من ذنوبي والظاهر
ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفراجي بلام الجر بعدها

اذا تعجب ... تعالى
وي كلمة تعجب ... لعبدالله ... ح

اي ... كلمة تعجب وربما ... اليها
الواو ... ح

منتوح مع المضمر نحو وى لك وويء له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قولهم
نحن عند الناس منهم اذا الداعي المثوب قال يالا فصار يا لا قامه ثلاثا فجاز ان يقول بعدها لا ما اخرى نحو يلا
لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس
كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات
القايمة مقام المصادر القايمة مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال
كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت تدعى صيرورته اسم فعل ان يقال
بقايه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد
وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بنائها لا اسماء
غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجينا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة
بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها مما لا اثق به وهما عند
سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل
كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السوال فيكون جوابهما ما فيه الطلب
كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكاي قرح الفواد فييجعا وان زائدة وقال ايها المنكح
الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شاميه اذا ما استقلت وسهيل اذا ما استقل يمان وقد ذكر الجوهري
استعمال قعدك وعمرك في القسم الذي لا سوال فيه قال يقال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا اتيك
وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء
عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد
القسم وقد ذكرنا انه في البيت قسم السوال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوايد من المصدر
اقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت
الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السوال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل
اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسوال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا
ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال عمرك الله اي اسال الله بعمرك او اسال الله عمرك
واسال الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوايد واسال يتعدى الى مفعولين او يكون المعنى اسالك
بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله وتمكينك اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام
والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوايد مضافان الى الفاعل
والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك اي ملازمك
العالم باحوالك وهو الله وقال الله عطف بيان لقعدك وبوبدهذا التاويل قولهم قعيدك الله لعناه

فهي مقول فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى تدل
عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا وكذا ما يجي بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدل عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب
الفعل والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفي
فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو كان كقولك جدا في قوله لا تقضيان لكان مؤكدا لمضمون المفرد
اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون
كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد
يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى المخاطبين
او غيرهما ويعارض بنحو رجع زيد القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق
فثبت ان جدكما تبيين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون
الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول ابتغاه على كل
حالة لفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله
احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اى افي حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول
انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي يجي فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذ لم يكن
مصدرا انما لا لان لها صدر الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير اتجدان جدا ثم بين ما يسال عن الجد فيه وهو لا يقضيان
فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك مما قدمنا ان جميع المصادر
المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلولها الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكد لنفسها
ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق
لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو ظني زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا
ليس بشي اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك
او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل
لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم
المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت
باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد
لنفسه فلا يذكر بمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمي التاكيد

لنفسه التأكيد الخاص والمؤكد لغيره التأكيد العام وقال المص معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره
وليس بشي لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب
في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة وقائمتين مقامه على قبل
المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط
نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما
معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب
ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله
سوا كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تع فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير
نحو ضربته ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا
قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى
وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور قال ابو علي
معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعي بالياء
واصل لبيك الب لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع
والتثنية للتكرير كما في قوله تع ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه وحذف زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك
ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك
كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى
جعل سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعادين
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداولا لامر دوالين
وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اي ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله جاءوا
بمذق هل رايت الذيب قط وحجاجيك اي كف كفين كلها مصادر لم تستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف
حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب
ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها
قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ارضى وذوبان الخطوب تنوشني وانكرا
(ارضى رضى)
وانت في الحديد وقياما وقد علم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على زجر
الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس اي

بمعنى اتقوم قياما وقد قعد الناس

قل علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجى في باب الحال
ومما انه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول
المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوايد واضاف الى المفعول
او نعمت عينك نعمة اى قرت وهذا مضبوط بضابطة الاضافة ايضا كما تقدم وتقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا
ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا او لا مكادة وتقول الراد على الناهى لا افعلن ذلك ورغما
وهوانا وتقول اغتديت ولا اغتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا اى ولا اغتديت اغتداء الغراب
بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه
عنه ومن القياسيات نحو تبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا آخر القياسات وقد جاءت الجملة قايمة مقام
المصدر وهى فاها لفيك اى فالداهية والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى
الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى فى اى مشافها ويجوز ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة
الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى
المصدر اى اصابة داهية فالمجموع منها معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى فى المصدر اى مشافهة ومشافها
من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد
اعرب منها ما يقبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال
فقيل فى فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على
انه مفعول به اى جعل الله فاه الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل
نحو ضربت زيدا وضعت قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى
مجرى الواقع ليدخل المنصوب فى ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم
الضرب على زيد وكان الضرب كان شيا اوقعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل
الا به فعلى تفسيره ينبغى ان يكون المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة
الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال لها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع
على هذه الاشياء فى اصطلاحهم وكلامنا فى المطلق وايضا فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم
بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشئ اخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به فى الاصطلاح والاقرب فى رسم
المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا
فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب
فى قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول
ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث واما ساير المفاعيل فطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله

لكن بعيد الحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجيت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا
مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد قمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت
زيدا وجيت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا واشالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف
الجر لانه معروب منه ومجي اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا في نحو
ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء
الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل
حذف احدهما من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما كنت كالحاذف بعض
الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اي زيد في قولك
كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة
ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور والمعنى حملت زيدا على ان
يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي اخفرته
فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحامل لكـ
الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين
فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث
لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف
واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقوع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادرى
ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين
بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل
والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين
اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه
مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا
بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو وهي في الاصل
للعطف موضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة
او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان
الفعل غير مهم والا لم يخرج عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر
وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت
فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه

لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف
الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام
او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت
فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم
فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف الشرط من انه لا بد من نايب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب
اخر جاز ان يتقدم ايهما شئت ويخلي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد
شرطها نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب
لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب
لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيستدعي الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف
قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه
متاخر من جهة المفعولية والمعمولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون
نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه
الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف
يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان رتبة المفسر قبل الضمير ويجوز
تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وجاء
الى الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان يتقدر غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو
ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة
وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع
فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة
التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع
الاول سماعي نحو امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما اذا قال
شخص من اضرب فتقول زيدا وقد يكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول
زيدا قوله امرا ونفسه اي دع امرا ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات
كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابطة يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال
بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث
وائتوا بخير لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال
عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اي تكن محسنا

وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خير الكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسعا لك بتقدير حسبك
وانت خيرا لك ووراءك وايت مكانا اوسعا لك يقوى مذهب سيبويه اى بتقدير ايت في الآية وكذا قوله
فواعديه سرحتى مالك او الربا بينهما اسهلا اى قولي ايت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي
انته عن هذا وات امرا قاصدا وقرينة انت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده
بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بايت او اقصد مما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا
مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم في
حسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرا قاصدا باظهار ناصبه ولم يسمع
اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلث متفاوته المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد والقصد
في الامر خلاف القصور والافراط قال كالاطر في قصد الامور ذميم ومنه اهلا اى اتيت اهلا لا اجانب
وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هو منصوب على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا
اى رحبا واهلت اهلا اى تاهلت تاهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على
ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم
هذا ولا زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر الحق من قول عليه سيما الصدق
صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير هذا
ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا نزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف
يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهورا فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا واستصاب
ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من يكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف يكون
ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو
كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع
او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير
الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء
يعذر عليها قال العجاج لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري اى تقوله سيري واشفاقي الحال
التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اى احضر عاذرك
او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه
بسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايذائه اى انت ذو عذر فيما تعامله من المكروه
ومنه ما يروى عن النبي عليه السلام انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة اى من جهة تاديبها وتعريكها
وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم

بمعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهالكها ويقال من يعذرني من فلان اى من اجل انذاني اياه اى يعذر
فى ايذايه فهل ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك
مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اى الحق
اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما وتمرا واصله انه قال لشخص بين يديه زبد وسنام وتمر
آخر اى هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الآخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل
واحشفا وسوء كيلة اى اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شىء ولا شتيمة حر اى اصنع كل شىء ومرتكب شتيمة حر
فان تاتى ياهل الليل والنهار اى فتاتى اهل الليل والنهار اى اهلا لك بالليل والنهار وديار الاحبة الى ذكرها
وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم
حال تقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شىء ولا شتيمة حر اى كلاهما لى وكل شىء امم ووجوب
الحذف فى جميع ما ذكر واشالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا يغير واعلم ان المفعول
يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجىء فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة
على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فايدة فى التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت
زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف
من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى لمن نشاء اى نشاءه او غير منوى وذلك اما التضمين
الفعل معنى اللازم كقوله يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها الى الصيف
يجرح فى عراقيبها نصلى اى يوثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تع والله
يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعوا لفظا او تقديرا
اى الذى تطلب منه ان تقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه
لا المطلوب اقباله وبحرف نايب مناب ادعوا اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال
الزمخشرى لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى بكونه مطلوبا لاقبال دخل فيه زيد
فى اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر
ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخل يا واخواتها والمندوب عنده
منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى
قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق
اليك ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من تفجعهم يا طب على الحوت يتصورونه حيا فكرهوا
موته تفاولا لا تبعد اى لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع منه نحو واويلاه واثبوراه واعواضوناه
اى احضر حتى تتعجب من فضاعتك والدليل على انه مدعو قوله لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا

كثيرا امرهم بقول وا ثبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب
معنى باللماء ويا لله واهى احضرا حتى تتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص
والعارض غير معتد به هنا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته
واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه تمال اماله الفعل فلا يكون
اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى
احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى
الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به هنا على المذهبين واجب الذكر
لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد هنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان
جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان
الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع
بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة
استعمال النداء فجوز فى اداته ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون
لغايب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك
الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غايبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شىء من الضماير
فيستوى فى المفرد المذكر والمونث وكذا فى مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر
فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى انضجر او تضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل
لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية
المبتدا
والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا
ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قايم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد
نصبه للحال نحو يا زيد قايما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر
ان عامله بؤس الذى هو بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل بتقدير زيادة اللام فهو
مثل اعجبنى مجىء زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان
ويا زيدون انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه
وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل
اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء
حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذفت الياء ولو فتحنا

لشابه غير المنصرف وفتحناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما يرتفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتداء
فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوب في كلام العرب اكثر
فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى
بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته
عنده ليست نصبا ولا ادري ما تقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه
منصوبا مفرد اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة
ما كان مقصودا قصده سواء يعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر
في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هولاء ويونس يحذف الياء في
المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة
ولا يحذفه في يا مرى من الاراءة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المعنى واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن
المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر
قال يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام
ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على
القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب
رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا
في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم كما عملوا
ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام
[illegible] وينصب ما سواه نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى
المستغاث به نحو يا لله او المتعجب منه يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما
اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا
المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعوا المقدر عند سيبويه
ولحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعوا يتعدى بنفسه لضعفه بالاضمار
او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد
وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه

قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع
المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله
يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا للعطاف ويا لرياح وانما تكسر لام المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد
كسر لامه على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل
يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث
له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما
اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل
المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد
لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث
بهم لينشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول
اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت تحادثه لم يجز ولا يستعمل من حروف
النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث
والمتعجب منه فكل واحد من الالف واللام يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة
المندوب فيكون مرة ياء ومرة واوا ومرة الفا كزيادة المندوب كما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه
معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المشابه
للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على اثنائها مع كونها
ابعد من مقتضى الجر وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام ...
وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده
شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف
النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين
ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه ولكنا نقول الا ثلثة وثلثين عندي وقال
الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون
او والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين

والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة
او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع
وقال العبد احل في شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض
او يترقرق وقال يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سوا جعلته
علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان تعرف بالقصد كما في يا رجلا وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في
النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرافا ويا عبدا احل في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا
وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما
لا يعجل القدوس وادارا بحزوى الدارسة لكنه كره وصف الشي بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف
الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا
للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشي واحد بل كل منهما اسم لشي مستقل
نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا
معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا
ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما
لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا لا حليما لا يعجل ولا
لا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل
نحو يا حليما لا يعجل وادارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان
قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة قيل يطول الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة
الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء
بتجويز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف
الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا
راكبا ولا قائل به ونعتا سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا
للمضاف لان شيا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها
فساد كما توهم في نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا الغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بلا
نعت الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا
انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معينا ولا يرى البصريون
باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى
المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا الضارب الرجل ويا الضاربا رجلا وان لم يجز دخول

اللام نحو يا عبد الله ويا خير من زيد لم يحرضهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا
على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز
في يا زيد ذا المال الا النصب فاجرى المضارع للمضاف اذا اصلح اللام مجرى المضاف قوله وتوابع المبني المفرد
من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله
نحو يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل
والا فكابي عمرو والمضاف ينصب والبدل والمعطوف غيرهما حكمه حكم المستقل مطلقا ...
كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو
يا زيداه وعمراه ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورا تقول
يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فيجي الكلام عليه
في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو
الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشي اذ لا يلزم
من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن
اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام و
الضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او
كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد رجل اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد و
التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله
ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث
المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى
المستانف الذي باشره حرف النداء اعني اللام هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على
الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة
وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب
وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز قيامه
مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالمنادى المستانف والزمخشري انما عطف البيان هو البدل كما يجي في باب التوابع
فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل
فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجي في التوابع فان قيل اذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم
ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت
لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب

البدل ساد مسد المبدل منه والاول في حكم الساقط

فاذا

عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجي في بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها
نحو لا فيها غول والى جواز انعزالها بتكرر اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف يوثر مع تقديرها
بخلاف يا علي انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني التاكيد والنعت
وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب نعته اعرابا معا
كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع
ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستانف معنى فكانه باشر حرف
النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان
هنا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم
اذن ضمه اذا كان مفردا اتبع المعرب او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به
سوا كان الضم ظاهرا او مقدرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة
او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام
وكذا المضارع للمضاف نحو يا هولاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات
لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان
تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية
اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيدا با عمرو وفي عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم
كلكم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام
لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع
المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة
يا عالم زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث
واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكان
حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال روبة اني واسطار سطرن سطرا لقائل
يا نصر نصر نصرا وجعل ابو علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا الى ان البدل وعطف
البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت
الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول الموصوف او بدل منه بما حصل
له من الوصف كما في قوله يع بالناصبة ناصبة كاذبة كما ذكرنا في له صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون
الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن روبة انه كان يقول يا زيد
زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لما وصفته

رفع زيد الثاني

صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته
مع الوصف كالوصف للاول كما يجي في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ
ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة
انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على
اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف
النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلما اشبهت
الضمة الرفع جاز ان ترفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وفيه شيء من استكراه بتبعيته حركة الاعراب
لحركة البناء التي هي خلاف الاصل لكن الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه
الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر
الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا
او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها
كما جاز في لا رجل ظريف فتقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلنا انما
جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى
لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرافة لا لنفي الرجال فكانه
قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في
مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم
كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق
ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة
حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب
لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان تجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه
ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان يتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل [illegible]
نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع
وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل
الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب
مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة
لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر
استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله بذلك العلم

قبل العلمية مع لام العهد لقصد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك العلم الاتفاقي كانت
اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت
والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير
وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين
والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها
بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية
ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والهجيم
او سمي بها فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسميين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت
هانيا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالصارب لبعض الموصوفين
بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا كخصوم وزور وعدل وليس
جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا يرى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد
والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول
منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا انتوا
الليث في بني الليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك
اتفاقي فح اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس بمطرد بين قال علا
زيدنا يوم التقى راس زيدكم بابيض ماض الشفرتين يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا
باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثا والاربعا والخميس فمن
الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد الاثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه
وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس
محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لانها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما
مع لام العهد فقدرنا كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا
[illegible] بعضها ايضا بمعنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وربما يكون في
هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم نعرف من هذا الجنس اصله فملحق
بما عرف وعند المص بالزمة اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك
المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا
ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب [illegible] تلك الطريقة اجرا للازم

مع اللام [illegible]

لانهما مجرى واحد في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فانه في القليل
بالاعم الاغلب فالقول الغالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام
الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم تثبت جنسيته
لفظا كالملثا وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظا كالمشتري ورابعها ما لا يعرف ذلك
المعنى ولم تثبت جنسيته لفظا كالدبران والعيوق للكوكبين لا نعرف معنى العيوق والدبور فيهما هنا بطوله ومذهب
المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب
الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا تفيدان التعريف بل لمح بهما الوصفية لا صلية فقط فهو المجرد عنهما
لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس
الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا
كما ترى خلاف ما نسب المص اليه والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله وتوابع
المبني المفردة ولنبين في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفرد
وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الحوف قبا بمقتل شيخه وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس
انهما مضافان على تين احديهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجي في باب الوصف فكانه قال
يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمخوف اسم موصول معرفة صلته
في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه نقيل حركه لم يكن الا الرفع فلذا ما كان
مثله ويزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا تكون الالف واللام موصولا
الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قلنا وهو ان المضاف اللفظي وان كان
مضارعا لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى غير ذي
اي غير ذي اللام مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما او لا والعلم الموصوف بابن
حكم ابنه حكم ابن فيما ذكره اما ابنة فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجرى ابن جهان والاولى
المنع لان التخفيف فيهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والمشروطان يكون العلم
موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله
غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل بن زيد وكونه موصوفا
بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدا وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا
الى علم احترازا عن نحو يا زيد بن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى وقد ذهب بعضهم
الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى مع استعمالها والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا

ولو كان قوله الذي ضربت عليه ح

اضافة

بحذف الف ابن واثباته والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بابن صفة منصوبة كانت نحو يا زيد
ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين
متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء تخفف بحذف
تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس ابن ثعلبة شاذ وان
اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما و
جمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لا ان المثنى والمجموع ليسا
بعلمين ايضا لا يكثر استعمالهما قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا
الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة لو دخل اللام المنادى
فاما ان بني معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر
واخواتها والآن فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وايضا بعيد لحصول علة البناء
وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة
اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا تستنكر
كما في لقد والآن على ما يجيء في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك
يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحديهما وقال المبرد
في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا تتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة
تنكر ثم تعرف بحرف النداء الفائت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما
ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين
هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي
هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا يعني بنحو
يا شيء ويا موجود الا ان يكنى بهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء
والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه
من الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما معنى شيء فانهما وان كانا
مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالمخصص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا
مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالحس او بالوصف واما اي فباسم اخر بعدها
واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالا
الاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال

استعمالها

وان لم يكن معلوم

ابهامه ما بعده لكنه جاء ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا
وضع مبهما مزالا الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر
على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب نعت
اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه
والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازني والزجاج فجوز النصب والرفع في وصف اسم الاشارة
واي قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا
من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه ثم يكن التنبيه
منصبا على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل ها التنبيه من المضاف اليه
لانه لم يكن يخلو عن مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو اياما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا
التنوين بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تع ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد هاهنا
الابهام وها التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به
في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه وانما يوصل باي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل
ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا تؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه
فحوشي في بعض الاماكن من ان يدخله حرف فيجعله مخاطبا اي حرف النداء فيفصل بينهما باي في بعض المواضع
لما ذكرنا في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايها الرجل
لاجل نداء المعرف باللام على ما اومأ اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا نحو يا ايهذا
من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش اي في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف
والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولاسيما اذا زيد عليه كلمتان اعني
ايها ويضعف تقويته مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء في باب
الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر
صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتي في الموصول فحرف النداء على هذا يجوز ادخاله على اسم مبني على
الضم فلم نغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام صفة
لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في قولك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت
كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق
ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتي
في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة
بيان ماهية المشار اليه فقط ثم قد نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقد

هذا الابيض ولما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم
الاشارة فلم يطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين
الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز
الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته
نحو هولاء الرجل والفرس والبقر التزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان القياس
جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر حرف
النداء ... الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه
قبيل ... وتوابعه اي التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اي
ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا بحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سوا كان المنادى اي
او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت
ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجي بعده صفة
لا يكون الا تابعا لوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا
معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل
الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدلت من وصف
اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام
فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجي
في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا غلام زيد بالرفع ويا غلام زيد وزيدا بالرفع
والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي و
اما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستقل من دون وصفه
فتقول يا هذا ... زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا وان كان
ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته
على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز عطف
المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب
فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه
ولا يجوز يا زيد ذو اللام الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع
حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم

يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز
لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث
انهما اجتمعا في الصورة قوله تبع على الظاهر لانها توابع معرب يومي الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل
على محله ويرى ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب
مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني
فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو بتقدير عامل كقوله في ضارب زيد وعمرو ان التقدير
ضارب زيد وضارب عمرو ولا يجر في نحو الحسن الوجه والبدل الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة
التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحلي الخفي لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو
ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يتكلف ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على محل الجملة المؤكدة
اعني ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم ولذا نقول في نحو قوله فان لم تجد من دون
عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان النصب
عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة المنادى المضموم
فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول
اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع
المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد
الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز
في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل
حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها
للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال لاه يسمعها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال
معاذ الاله ان يكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذي [illegible]
ست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض عن الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا في الشعر كقوله
ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فالله اصله الاله
فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اي عبد فالاله بمعنى مألوه اي معبود فالله في الاصل
من الاعلام الغالبة كالنجم والصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من
ان يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من [illegible]
[illegible] الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا نقول اجتماعهما يختص بحال الضرورة كما قلنا

جواب عن م

الربرب گله گاو دشتی م

فى الاناس وذلك انه قد يجى لا آله فى السعة اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن
فى امية عبد الاله فلما خفف الهمزة بقلب حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام
الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم لو خفف نحو الالاه بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب ولم يلزم الادغام
كما غلب فى الله فكان اللامين لم يلتقيا ولا كثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام
خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصار الجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما
سقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان
يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فصار الله فى قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء
لا تجوز فى غيره كاختصاص مسماه تع وخواصه ما فى اللهم وتالله وآالله وها الله ذا والله مجرورا بحرف
مقدر فى السعة وآفالله بقطع الهمزة كما يجى فى باب القسم وقوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة
بالوصل عنى شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تعقبا
بى شرا اشد وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذى اللام مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من يا
حرفا تبركا باسمه تع وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم
لا تؤمهم بالخير وجمع بين يا والميم المشدد ضرورة قال انى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد
يزاد فى آخره ما قال وما عليك ان تقول كلما سبحت او صليت اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف
اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان
وفلى واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تع قل اللهم فاطر
السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى فى الاسماء المختصة بالنداء مانعا
من الوصف بل السماع مفقود فيها ويكون مثل يا تيم تيم عدى الضم والنصب يعنى عثله المنادى
المفرد اذا تكرر وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الاول الضم والنصب
قال يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك
فانزل اما الضم فى الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثانى عطف بيان وهو البدل على ما يانى
فى بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد
لفظى لتيم الاول وقد مر فى توابع المنادى المبنى ان التاكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول فى حركته
حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول المحذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف
وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه فى لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جى بتاكيد
المضاف بينه وبين المضاف اليه لانه المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض
منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة

وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان
الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان زيدا قايم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا
بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصول بينها وبين لا التبرئة واجب الرفع نحو قوله لا فيها المفصولة
غول وقال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون
قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان
تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله
كلاهما لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه
تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع استلزام المضاف
نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار
ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست
الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي
الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم
على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه ولنا ان نقول لهذا القايل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له
ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فان قلت قول المبرد
وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي فتح تابعا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون
فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف في التعيين
قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا
ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف والياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون
تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ
بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضم والكسر
وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال
افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة و
الاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها
حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف واحد او حرفين كما وضع تاء الضمير
وكافه ونحوهما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين

ذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى ولا ابتداء بها مع كونها حرف علة
بهذان اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاني غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان النداء
موضع تخفيف الا ترى الترخيم وذلك لان المقصود غير منفصل الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة ليدلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم غلب عليه
الاضافة الى الياء واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقول يا عدو ويا عدوا
وهجاء شاذ اي المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما نحو يا بني واصله يا بنيا فليس
بشاذ كما ذكر يا غلام لاجتماع الياءين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة
الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في النداء الحذف والقلب في غير النداء
من الحذف في الفواصل والقوافي ليس يباد رطلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اي اذا وقفت على يا غلاما
بالهاء لبيان الالف كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها
بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما يقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف
على القاضي باسكان الضاد كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان
وقفا وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في ساير المنادى
المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء تانيث هنا عند البصرية قالوا والدليل على انها بدل
منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة
والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث
وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء
للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والقراء يقف
عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة
وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على
الوقف وانما فتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت
يا ابتا ويا امتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فيحذف واما حذفها في يا ابن ام
يا ابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امت انهما رخما بحذف الياء ثم ردت الياء عوضها
لحق في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابتُ ويا امتُ بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما
لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لا نجمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي
فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف

ويقال العمر فاعل بمعنى مفعول كما في عيشة راضية وناصب اي ذو نصب
وينصب لعض الموجب لمن لتعمل لدلالة كما بابدل تن

٢٣٣

لا يحتمل غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى المؤكد لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع
المصادر الا ذاك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذاك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه
فاعترافا في علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو
ضربت ضربا الا ان المؤكد هنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وضعا على الضرب
والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر
دعوة الحق لان الله اكبر او الاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو دعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة
الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله اني لا امنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل لان
قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يجيء بعد
جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وكتاب الله ونحوهما لان ما تقدمهما من الكلام نص على معاني
هذه المصادر ويجيء بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل الياس من اظهار فعلها كما تقدم ففي مثل هذه
المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو
تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا
في نحو له صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله وغيره اما وقع مضمون جملة لها محتمل
غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى تاكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد القهقرى في ان المصدر في
كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفردا اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم
ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن
الشيء ثابتا فكيف تقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع
الامثلة المورودة للمؤكد لغيره اما صريح القول وما هو في معنى القول فالاول ذلك عيسى ابن مريم قول الحق وقولهم
هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول فما فيه مصدر براي
قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد
ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول الى طالب
اذا لا تبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت
بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم اتردد ولي ثم اجزم به مرة اخرى
فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا تثنى فيها النظر وكذا قولهم اصلا البتة اي جزمت بان تفعله
وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني
التي لا تردد فيها فمقول القدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا به قلت و
هذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة

جزيها قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجي في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزيها
مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزيها معنى
الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد فروعي اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظرا
الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث
يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق وما الاعراب لا يكون الا في اخر كلمة ولم يكن ايضا
منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه
لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب
على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى و
هذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره زيادة
المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة ما في اخره لاظهار التفجع وتشهير
المندوب وغير المزيد فيه قليل ويكون اما علما زايدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسب
التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي ولما اشترط في العلم الزيادة على الثلثة لانهم
كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف
نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عم و
شج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء
المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه شبه للرفع
على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء التانيث نحو شاه وثبه فانه يرخم
وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فكفيه
ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال
ببقاء نحو ثب وشاه بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا
عن الثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معقب الاعراب فلا اثر فيه كما قيل
في المثل قبل البكاء كتب عايشة وصل الفاس كنت مضمومة ولو اعتبرنا سلب التاء سلب حال الكلمة بكونه معقب
اعراب قلنا لما كان مبناه على عدم اللزوم لم يكترث لما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه
سقوطه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس ولبس لا لنفي التانيث في هذه الاحوال
ان سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم من الثاء ثلثة او اكثر وسواء

وانما النصب الحاصل في المضاف حال العلمية فليس اثر النداء الا باعتبار ما قبل هذه الحالة
س م

ثلثة

بعلم

بشبه الرفع

القمع والقمع على زنة القمع والقمع
الفلا وصف الاثني الضم اضمر بين القمع
وبالضم ايضا ضمد او اضمد تدو تمد
س ه

كان الاسم علمًا او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح الياء
كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان الياء وحذفها
ثم اعلم ان الذين يحذفون الياء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون في يا طلحة يا طلحه
وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما يبين حركة اخره اعرابية [illegible]
بها نحو وقه وانه حيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان متحركها
في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف الالحاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك
الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه
في ترخيمه لكثرة استعماله منادى وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم [illegible]
الى ما قال مع ما ذكرنا من الجمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال يا يزي
من مخرم فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما رايا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه
فاذا رخمت الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر
التوابع فان كان آخره زيادتان في حكم واحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا
فان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان
او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة
بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زياد في سلمان وكذا مسلمون بمعنى انهما
زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا
جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو
مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو لوفي [illegible] ورومي وكرسي والفا
التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء واسماء هذا اذا جعلناها
فعلا من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه اذن
يكون من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجيء في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيح انها ... او حرف
صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عفرناة
وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة
غير زائدة لم يحذف كما في مستماح ومستريح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور
خلافه ويعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنتين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير
الواو والياء المتحركتين في نحو كنهور وشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا يحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما
من جنسهما سواء كانتا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقتين بجردحل او لم يكونا كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما

وياء النسب وما اشبهها

الصحيحة نقله المدّ فيهما لان المدّ في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما
من جنسهما واما مذهب ورش في مدّ نحو الموت والحسنيين وقفا مما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه
كان الاولى حذف المدّ الزائد لكن لما لم يكن اجزاء الترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير
صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مدّ وهو اكثر من اربعة احرف لعم
نحو عمار ومروان ولكنه فصّل هذا التفصيل تنبيها على مخالف على الحذف على صنفين كما ذكرنا وهو اكثر من اربعة
احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المدّ ايضا في نحو سعيد وعمود
وعمار لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله اخره حرف
صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي رخم بحذف
زيادته لان بقاء الكلمة على حرفين فيه لبس لا بحل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبه وشاه
وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي فالاولى عنده انما يحذف زيادتا
سون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة
دون الالف في نحو عمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على
ذي التاء في نحو قوله كلبيني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة
وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين منع من ترخيم
المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك بعضهم لا يجيز لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم
على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب
مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع
سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا فيشتبه به اما اذا كان علما فيجوز
على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المص الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان
او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها
مشروط بالعلمية واشتهار المسمى يعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة
تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان او لا والا فلا والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم
الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا تشبه الحروف نحو نعم واجل وهو ضعيف
لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف
الثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما الزيادة الجميع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن
الياء بتلك حركته من الحذف وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال
الكلمتين في المنفصل والكلمتان كمفذ منين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها

علا الترك

للالتباس بالواحد

على نية الاستقلال كان او
على تقدير المحذوف والا فلا ح

هرقل ملك الروم على وزن حبدف
وتفال ابضاه يقل على وزن دمشق ه
س

لكنهم يقلبونها همزة يقولون يا ام
على اللغة القليلة كما سيات الحكم
شفاقو حنه ٥ مر

بعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكاله فاذا رخمت خمسة عشر
قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين قلت
في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا توقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا اذا
رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون
المحذوفة فكانك رخمت اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما مر في
باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه كما
مع النون وان كان غير ذلك فحرف واحد اى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحد
وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زايدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب
الاكثر فيقال [illegible] اى المحذوف للترخيم في حكم الثابت
فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم
اسما براسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في [illegible]
في حكم الثابت فلذا بقى ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كالمرخم
بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو عد وبد ودم معقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كون كلامهم
لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في المنادى
باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذى فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما فعلت في نحو يا زيد
بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان المنادى ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب
ليصغى الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب
معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما براسه نظر الى انه وان كان قياسا
مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف مستوى الثبوت لم تغير ما بقى الا في مواضع بعضها مختلف فيه
وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف ليس منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون
وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذى
حذفا له وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت
لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين [illegible]
بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف [illegible] بجاز بفتح الهمزة وكسرها
والكسر اكثر وهو نيت سيبويه تتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة و[illegible] يقول يا اسحار [illegible]
التى ساكان فتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذى ولد لم يلده [illegible] وقولهم انطلق [illegible]
وذلك لانه لما [illegible] فيه بعد الترخيم بضم [illegible] على نيه الاستقلال [illegible] المفعال الذى [illegible] في [illegible]

تحرک بالفتح لازالة الساکنین دون الکسر اتباعا لما قبله کما اتبع فی الفعل صیانة له عن الکسر ما امکن نحو لم یلد وانطلق
ولم یضار بالفتح علی الوجه المختار وعند سیبویه یجوز فی نحو اسحار مرخما الکسر ایضا للساکنین وهو اولی لکونه اسما
واما ان لم یکن قبل المدغم ساکن اخر نحو ارزب وحدب ضیق الساکن علی حاله هذه اللغة ای الکثیرة کما فی هرق
والفرا یحذف الراء الاولی ایضا فی اسحار مع الالف قبلها والساکن المدغم فی ارزب بناء علی اصله فی هرق فاما اذا
لم یکن المدغم اصلی السکون فانه یرد الی اصل حرکته ان لزم ساکنان اتفاقا فانهم یقولون فی المسمی بمحاب یا محاب
وفی راد یا راد وفی مضار اسم مفعول یا مضار وان لم یلزم ساکنان فالنحاة یبقون الساکن علی سکونه اذ المدغم
فی کالثابت والفراء یرد الساکن الی اصل حرکته لانه لا یری کما ذکرنا سکون الحرف الاخیر فی الترخیم فیقول
یا محمر بکسر الراء ویا مقر بسکون القاف وفتح العین فی مقرر ولا یحذف الحرف الساکن کما حذف فی نحو حلکن
لانه قادر علی ازالة سکون الاخیر بغیر الحذف وذلک بان یرد الی اصله ولم یمکن ذلک فی نحو حلب اذ لم یکن للساکن
اصل فی الحرکة وما ذهب الیه الفراء من رد المدغم الی اصل حرکته قیاس مذهب الجمهور فی قولهم یا قاضی و
یا اعلی فی المسمی بقاضون واعلون الا ان الفارسی فرق بینهما بان للیاء فی قاض اصلا فی الثبوت فی بعض المواضع
نحو رایت قاضیا وقاضیة بخلاف الکسر فی محمر فانه لم یثبت فی موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه یجوز عند
الجمهور جعل المحذوف منوی الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول یا ثمو لان الواو فی التقدیر لیس اخر الکلمة ومنع الفراء
من ذلک لانها فی الظاهر اخر الکلمة وقبلها ضمة وهذا کما قال فی ترخیم هرقل علی نیة المحذوف انه لا یجوز ابقاء
الحرف الساکن لئلا تشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل ... ثمود فی حکم الثابت حذفت الواو ایضا
بناء علی مذهبه من تجویز یا عم ویا سع ویا عم فی ترخیم عمرو وسعید وعماد کما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه فهم
ما قبل المحذوف لفظا ان کان صحیحا او فی حکمه نحو یا حار ویا مرو ویا قری فی حارث ومروة وقریة وتبقی
ان کان یاء مکسورا ما قبلها او الفا نحو یا ... شرا فی قاضیة ومشتراة وان کان واوا بعد ضمة کما فی
قلنسوة وثمود ابدلت الواو یاء والضمة کسرة نحو ... سی ویا ثمی وفی الکثیرة قلت یا ثمو ویا قلنسو لانه لم یات
فی کلام العرب اسم متمکن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو یاء والضمة کسرة نحو التغازی والاولی
لما یجیء فی التصریف فی باب الاعلال والمنادی فی حکم المتمکن لعروض بنائه وان کان ما قبل المحذوف
یاء او واوا بعد فتحة قلبتهما الفا تقول فی علیان ونزوان ویا علی ویا نزا وفی الکثیرة یا علی ویا نزو
لانک اذا نویت المحذوف لم یوازیا الفعل تقدیرا حتی تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه کما یجیء فی التصریف ان شاء الله
وان کان واوا او یاء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو یا شقاء ویا خزاء فی شقاوة وخزایة وفی الکثیرة یا شقاو و
یا خزای لان ... الواو والیاء انما تقلبان بعد الالف همزة اذا تطرفتا کما یجیء فی التصریف وان کان ما قبل المحذوف
ای الکلمة ... لین فان عرفت ما حذف من الاحوال ودونه لا ما کان کیاء ... فی ترخیم شاء او فاء
کما تقول فی ترخیم شبه ودیه ... ویا وذی برد العین الی سکونها عند الاخفش ویا وشی ویا ودی بابقاء

حركة العين عند سيبويه كما يجي في باب النسب فان الاخفش يقول وشيّ وسيبويه وشوِيّ وان لم يزد ثالث
الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول يا لاّ في المسمى بلاة وان لم يكن الثاني حرف لين لم يرد المحذوف كما لو
سميت ويا عدُ في عدة وعلة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في المعربات اسم ثانيه حرف
لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان اردت هذه اللغة في القلب
الى قلب ما لا يكون منقلبا كما يرخم حُبليان وحُبلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدي الى كون
الف فُعلى منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقاس قول الاخفش جوازها
لانه اذن يكون ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هنا شيء عرض
وليس بنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له الا برد
الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع واجاز السيرافي
ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اسما قال فتقول في منصور
على نية الاستقلال يا منصُ وفي خِضَمّ يا خضُ مع ان فعُ وفع ليسا من ابنيتهم فتقول يا طيلِسُ ويا فرزدُ
ويا قذعمُ ويا سعُي ويا هندلُ ويا عنفي قالوا واذا رخمت صحراوي على القول بنية الواو همزة فلو ان الشعر
النداء تصرفه لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة
المنقلبة عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل

صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بها وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى وزيادة
الالف في آخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده التفجع عليه
دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة و
التعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت
ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو وا حُزناه وا ويلاه وا ثبوراه
واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وا فوا زيداه مختص بالندبة ويا زيداه مشترك
بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال
وا زيد وا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور و
ذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى
ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما
في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم
في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى
الاختصاص كما سيجي ولك زيادة الالف في آخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز

فتح

اي نرجع له س
والتوجع منه

٤٩

ان يلحقه سوا كان مع يا او وا و وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالندا المحض والاولى
ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمدا يا علياه
الحاق وجوز الكوفيون الاستغنا بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيدَ و وا زيدَ ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى
غير المندوب وقال ابن السراج تقول في ندا البعيد يا زيداه والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في
المنادى غير المصرح باسمه ... اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون
ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ونقلبه
الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه واغلام الرجلاه والفرا يجوز
اتباع مدة الحركات قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة
الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا
فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة
كما نحن واما الانكار فلا يطلب مد ما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء
والفرا ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هنا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق
الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مد الندبة كما
ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمص تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البنا للزومها قال
سيبويه وتقول في ندبة يا زيدُ ويا غلامِ يعني ما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما
فتحت الضمة في يا زيداه ... ناهنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب
الالف ياء ... هذا الالف اكثر من سلامتها فوا زيداه اكثر من وا زيداناه لئلا يشتبه
المثنى ... لوجه نحو وا انقطاع ظهرياه وا جمجمتي الساميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية
وا ... جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس
بغلام المخاط... ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف
والمضاف ا... فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه
والساكن ... يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف
للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى
الذي هو محل التخفيف واجاز الفرا في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة
والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدنيه بناء على مذهبه في جواز اتباع
مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار
وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو وا معلاه وا علا الكماه

البائم

ليلا يلتبس بمنهما ٤

لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجي في التصريف وقال المص بل استغني بها عن الف الندبة
وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا راميا ويا رياه ويا مرياه
واما اذا ندبت باغلامي بسكون اليا فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز السيرافي
يا غلاماه بحذف اليا للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى اليا نحو وا انقطاع ظهراه
السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو وا
او حما اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا تزيد عليها مدة اخرى كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصل
بدليل قولك وا مصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف المثنى فانك
تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم
المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي
فنقول ذلك في الالف ولكونها كالف الندبة في الصوت جاز ان تغني عنها كما ذهبت اليه واما اليا فلا الفرق
يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن للواو واليا اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما
نحو وا غلامهوه وا انقطاع غلامهي ووا اضربوا واضربي اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة
لكون مدهما اصليا بخلاف مد يا قاضي فان اصل هذه اليا الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا
فقد لا يوتى بها مع انه ليس في آخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في آخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين
جيت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وا غلا تاه بوا ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا ياتي بعدها الف الندبة
لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو وا غلامكموه ووا انقطاع غلامهمي والواو واليا بعدها اما للنار حذفتا في الجمع
للاستثقال كما يجي في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغ [illegible] كما قلنا في غلامهو وغلامهي
وأما الفا المد قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غيره [illegible] الفا نحو يا مناه في المسمى
وسيبويه يجيز نحو واقنسرويناه اذ لا منع وقال الكوفيون [illegible] معربة بالحروف ولا يجوز
تثبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز نحو وا زيدوناه و [illegible] النون معقب الاعراب
ولا بد اذن من ان يلزمه اليا كما يجي في باب الاعلام جارية [illegible] قنسريناه وكذا يلزم
على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الا [illegible] والا فلا وليس بشي لانه لا
مناسبة بين الندبة وبين المثنى والجمع حتى يمتنع ضما استغاثه ويقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه
واثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر غير معاقب للنون فكانك قلت واثنان وقال
الكوفيون وا اثني عشراه بالنا تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف
واجاز ابن كيسان الوجهين قوله وكذلك الها في الوقف يعني ان الحاق ها السكت بعد زيادة الندبة
واوا كانت او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب

المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القايل مع والا انها مكفي في الفرق
بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس
ان حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف
لخفائها فاذا جيت بعدها بها ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجي في بابه من التصريف
ومن الهاء تحذف وصلا وربما تثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو
تشبيها بها الضمير الواقعة بعدها وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء
الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه . ثلاث بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره

[illegible] هذا الذي ذكره في المتفجع عليه

واما المتوجع منه فانك تقول وا مصيبتاه وليست بمعرفة ونعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا تقال وا هذاه وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة
لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا لكن
الاسم جاز ندبته تقول وا ضارب زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذا
يا حسناه وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة
بحرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بير زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مد
الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المومنيناه والمندوب هو الامير
الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المومنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقها
المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم يكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في
المضارع للمضاف وا طال العاجبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وا من حفر بير زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون
انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وا زيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف
نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول
بصلته وليونس انه [illegible] انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته
والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق
اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي
الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وا رجلا اسبجاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة
غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل
نحو وا زيدا يا هناه

[illegible]

يعني الجنس ما كان يكون قبل النداء سواء عرف بالنداء [illegible]

باب

[illegible]

كيا رجل او لم تعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا
زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف النداء انما يستغنى عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك منتبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المعرفة بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا نظن بقاءه على اصل التنكير الا ترى
ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه
والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا اسم جنس تعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما
وصف كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان يصف هذا
بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل
او بوصف وصفه نحو يا ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان معرفا قبل النداء
لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما اشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مصوغ ٤ س
مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره
وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل
النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجيء في باب الحروف
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات
اما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك نقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال
في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد
مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث فللمبالغة
في تنبهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادى
مجازا اي لا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى
النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين منها ولم يذكر المص لفظة الله فيما لا يحذف
منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه
اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف
الحرف لئلا يكون اجحافا   اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرء القيس
تبرما به وكان مفركا ويقال انه سالها عن سبب تبرمها فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة
بطيء الافاقة   اطرق كرا رقية يصيدون بها الكرى يقولون اطرق كرى ان النعامة في القرى ما ان ارى   اطرق كرا
هنا كرى فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي
هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا وشل ذلك في قوة ثم اقدم مخنوف فالشخص وقع

٧١

الليل على سليك بن سلكة وهو نايم مستلق لحفته وقال القد محوف فقال له سليك الليل طويل وانت مغير ابى آمن
من ان اعالك فضم استجالك فى الاسير ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهب كلها
مثلا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة دالة عليه المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف
سایر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بالتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف
ندا اى يا قوم اسجدوا ومن قرا الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا
فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زايدة او نقول لا ان يسجدوا بدل من السبيل
اى صدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زايدة اى فزين لهم الشيطان ان
لا يسجدوا واعلم انه قد جاء اسماء لا يستعمل فى غير النداء وهى فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والا لقيل
فى المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم فى يا عماد ولو كان ترخيم فلان لقيل
فى المونث يا فلا بحذف تاء فلانة ومن ذلك مكرمان نحو يا ملامان ويا نومان اى يا كريم ويا لئيم ويا نايم
وكذا يا ملكعان اى يا لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة
بالنداء كل ما هو على فعل فى سب المذكر وفعال فى سب المونث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال
منه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها ومفعلان سماعى وربما اضطر
الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله فى لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوف
ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع ولم نسمع شى من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء
باب الاختصاص وذلك ان تاتى باى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والمجى بها التنبيه فى مقام المضاف اليه
ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك فيه نحو نحن وانما الغرض بيان
اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اى انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل
اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل
ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا فى صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اى ما هو مادل عليه
ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل عن باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركته معنويه بين البابين
اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز فى باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه
ليس فيه معنى النداء لا حقيقة كما فى يا زيد ولا مجازا كما بقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال
علم النداء فى الخالى من معناه بالكلية وحال الظاهر اى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى كحالهما
فى النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب لوقوعه موقع الحال اى مختصا
من بين الرجال وهذا كما قيل فى نحو سواء اقمت ام قعدت ان كان فى الظاهر

كما هو احتمال الاصوات م س ... نزايلها عجاج القسطل ... اعصبت ... ماهو النبيب ... اى بذا اصغى براقع النسب م س

جملة معطوفة على جملة الا انه فى الحقيقة بتقدير مبتدا عطف عليه اسم اخر اى سواء قيامك و
قعودك كما يجى فى باب حروف العطف وقد يقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير
المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للنزيل او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا
معاشر الانبياء فينا بك اى قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال
بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت فى الاختصاص اربعة اشياء معشر
وآل واهل وبنى قال انا بنى ضبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا
فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المص المعرف باللام ليس
منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف
يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما فى ايها الرجل وان ينتصب
بفعل مقدر كاعنى او اخص او امدح قال والفعل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب
نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى
اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام فى نحو نحن العرب
لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام
وقد ياتى الاختصاص الذى باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة
اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو مررت به الفاسق او
بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على
المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامراته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم
تطير البائسات ولا تطير وقوله وياوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى بفعل
لا يظهر وهو اعنى او اخص فى الجميع او امدح او اذم او ارحم كل فى موضعه هذا ما قيل ولو قيل
فى الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان فى الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب
مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله وامراته حمالة الحطب ينصب عليه
ما نشبه بر فى القبح شى مما قبله كقوله لحى الله حرما كلما ذر شارق وجوه كلاب هارشت فازبارت
وقال اقارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغى من تجادع واعلم انه ليس لك فى نحو
قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة الرجل وعبد الله لاختلاف
اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين واما ان تنصبه على المدح او
ترفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجى فى باب النعت واما اذا قلت يا زيد
وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء

واذا قلت جاءني زيد وعمرو الطويلين والطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين
اعرابا وبناء واذا قلت يا تميم كلهم او زيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف
بيان لانه لا فصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف
ويمتنع كونه وصفا جاز على الموصوف لانه يقطع برفعه او بنصب على المدح او الذم
او الترحم ان كان فيه معنى فيه المعنى والا فهو عطف بيان لان فيه تكرار وبيانا كما لو صرح
قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير الى قوله لا يثبت انما وجب اضمار
الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب فلم يجمع بينهما لا عند تقدير الناصب
بعده فاظهار الفعل المعوض عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء
ليس ناصبه مضمرا بل الناصب عندهما الاسم لفظ المتأخر عنه اما الفراء فانه ان يبع المعنى اللفظ
بالتسليط عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا امررت به والمعنى ضربت
فالعامل في زيدا فقولك الظاهر ... جاوزت وفي عمرا ضربت
غلامه ... اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما
الا ان الفعل الطالب المفعول واحدا اخذ ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة
لان الضمير في المعنى هو الظاهر المتقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه ولو قيل على مذهبهما ان
المنتصب بعد الفعل الظاهر او متعلقه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من
المنصوب المتقدم لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا اخاه والمجرور
في زيدا امررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه بدل من زيدا على
حذف المضاف فمعنى زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك
زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا او اخاه بتقدير لابست
زيدا ضربت ولابست زيدا ضربت ولابست زيدا لقيت لم تثبت
الملابسة في قولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في داره زيد وقولك
عمرا او اخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك وهو اخو زيد والكلمات الملابسة في
الصور كلها ليعدن كما حكي في مذهب البصريين ايضا واختيار البصريين كون
المنصوب معمولا للفعل المقدر المفسر بالمذكور قياسا على المرفوع نحو ان احد و
ذلك مع انه مذهب شاذ وينتهم الى المرفوع مثل مبتدا لا فاعل كما تقدم في باب
الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع ان احد وامثاله على الوجه كما ارتكب

في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من النحاة
لا يرفع ما قبله اسم بعده فعل احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده
فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده
نحو زيد انا عمرو تضربه في زيدا انت ضاربه قوله او شبهه يشتمل نحو زيدا انا ضاربه
او انا محبوس عليه ويخرج بشبه الفعل اسم الفاعل والمفعول اما المصدر فلو يكون مفسرا
فعند الا ان لان ما لا يعمل بنفسه لو سلط كما نفسه كما يجيء ومعمول المصدر لا يتقدم عليه و
وكذا الصفة المشبهة لا ينتصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يقدر للاسم حرف
لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء في الرفع او النصب
نحو ان زيد قايم وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدث
نحو زيد هذا ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه
عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه
البكران ولا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز
زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيد الضاربه العمران قوله مشتغل عن العمل في ذلك
الاسم المتقدم بالعمل في الاسم الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب
العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت ليس من هذا
الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام ايضا لان الفعل او شبهه لا يعمل
الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعده لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في
ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لا نقدر في ظاهر فلم يبق الا النصب فيعلم مشتغل عنه بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير
مشتغل عن النصب بضميره ان لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره النصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق
بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت
عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوف العامل في ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا
ضربت رجلا يحبه وزيدا الذي ضرب عمرا او الذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكلما ... العقلو صحيحات
قال ... لمجزوم مما يشتغل الفعل ... الضمير ... التقدير يعقلون ... ان يكون ضمير المنصوب
من تتمة المنصوب ... الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا ... بعضهم نظرا الى نحو
زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب
متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هذا ضربت من تملكه في الضمير مرفوع

اي لا يعمل الا ان عاملها سلوها واحفظه مرس

والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجب التصدر كان واخواتها
نحو زيد ان ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد
هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او الا او لولا
او لوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة
حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ
العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى بنصب كله ورفعه
اما ان فقيل ذلك يتخطيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما
لم فلاقترانها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى
انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وان زيدا ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء
في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام لتغييره
ما تغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها
حروف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط
ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون
تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب اما معمول الشرط فاجازه الكسائي
دون الفراء نحو زيدا ان يضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو
هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه
لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو
زيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو
زيد حين يضربه عمرو ت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا
الصفة والصلة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول و
الموصوف في تاويل اسم مفرد فلو اعملنا فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها المتقدم عليها
كلاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم و
لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد
رجل يضربه موقن وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل
ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع

معمولها

فى زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره فى الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فى
الرفع فى ما جاء رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا فى باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة
مستانفة لكن صيرت الجملتان فى صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها
فقط ولم يجوز عمله فى ما بعده ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا
العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل فى العامل ان يتقدم على معموله وكذا
احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظننته منطلقا والزيدان ظنهما
منطلقين لانه لا يجوز فى هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل الذى
وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا
كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عايد الى زيد ويجوز ذلك فى المنفصل نحو زيدا لم يضرب
الا هو وانما لم يجز الاول اعنى زيدا ضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا
متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر
والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما
هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير
المفعولين فى مثله ولما لم يكن المفعول الاول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى هو مصدر
المفعول الثانى مضافا الى الاول كما يجى فى بابه جاز نحو ظننته زيد قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا
ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره مع احتياج الفاعل لذاته الى ان
يتقدم عليه ما هو فى صورة المفعول مع تاخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا هو
فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاكتفاء بتقدم
واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقول فى الفاعل زيدا لم يضرب الا هو
وفى المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه
ما لا يجوز فى المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول الواحد ومثله لا تضرب
الا اياك ولا يجوز مثله فى المتصلين هنا وقد جوز بعضهم نحو غلامه هند ضربت على قلة والمفسر
اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول
العامل فى المفسر نحو التى ضربت زيدا ضرب اى ضرب زيد التى ضربته وهو كالاول اعنى كانه
ضاربه زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغى لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول الفاعل
فى نحو غلامه هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضرب بها غلامها
لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه فى نية التقديم كما كان معه فى نية التاخير فى ضرب غلامه

والذي أرى انه كما لا يفسر الفاعل والمفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر
ما اضيف اليه الفاعل للمفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل
فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما
لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز
احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده
فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله
لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة
موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها من ذيول
ما قبلها فيكون وقوع ما بعد معمولها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيء مما قبلها من ذيول
ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها
لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها ليدل على لزوم ما بعدها لما قبلها
لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز
فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاء مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها
لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو
قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فانا
اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى
الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف
معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به
ما عمل بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل
اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه بمعنى هذا حميم
فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من
جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا هو
من جملته وذيوله فيخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند
سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا اضربنه
او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب
الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال

عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بناسب الاسم المنصوب
المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن
ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يستلزم فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر
ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون
مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع
في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان يتاخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما
قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير
حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيد هل ضربته
وهلا ضربته للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد
واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل اخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا
لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد
قام لما لم يضطر اليه وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة
بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه
والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام
ومن ثم قال سيبويه في نحو اانت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما قدمنا فيلي
خبر المبتدا وهو زيد ضربته بالهمزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة
خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو االيوم زيدا ضربته فالمختار
النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان يتقدر داخلا على الفعل
وقال الاخفش في اانت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل
مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه
ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة
ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع
لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لا يليه الا الفعل كحرفي الشرط وحروف
التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بالضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا
في نحو زيدا انا ضاربه قوله او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر
انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو
مررت به و[illegible] زيدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيدا الا ان التسليط بعض

في صحة المعنى ولو تسلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك
ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب في الموضعين احدهما
ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به
قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه
بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والعلة عند قصد
التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحذوف بعد
تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد فنقول
اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل وشبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا
او محلا يمكن نصب ذلك الفعل وشبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف فيه
فالاسم المرفوع قبل نحو ازيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدا خبرا عنه
اي ازيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا للضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعول
اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل
المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبل نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا ابا السوط زيدا ضربته
وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحذوف اسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم
اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم عليه وان زيد عمرا اليوم
ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه
ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله بنصب
بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته
اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به و
ضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل
الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به
فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او في به او في بغلامك او
في باخيك وفي اي شي كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك
الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه
فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه
او اخاه او صديقه او ما [illegible] يجري ذلك الا يرى انك لو قلت زيدا ضربت وحده لم يكن بمعنى اهنت

يهدي فريقا ويضل فريقا ٥

الحكم ٥

الاسم الذي كان اسما قبله

غير مقصود ٥

عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر بعض
معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معموله كان وان لم يكن هنا الثانى ايضا مرت
معنى لابست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول
فى تعيين المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة
قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر
كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لو لبس زيد
وان لابست زيدا وكذا فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو لبس الخوان وان لا
واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبنى للمفعول
اى ان لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان
هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت
اى ان جوز زيد ان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة كما ذكرنا فى الخوان اكل عليه والخوان اكلت
عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فى
بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لو لبس زيد وان لابست
زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك
الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وفى ان زيدا ضربت
غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر
تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا لقيت
عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع فى ان زيد قام غلامه
بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر فى العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا
بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت
بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد
بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لو لبس زيد اكل على خوانه
وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار
ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته وبالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك
الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة
المعنى كما فى ان زيد عمرا ضربه اى ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال وكذا فى ان زيدا عمرو ضربه والا
اضمرت فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان

حال الاسم المحدود لا يعدو اربعة اقسام
اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما يجب
رفعه واثبته ابن كيسان وقال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به تحقق فاعلية الفاعل بان
يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما تحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر
انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بل رد
والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع فى نحو
خرجت واذا زيد يضربه عمرو كما يجى ثم اعلم ان المصنف ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع فى
جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل
عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور
اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم
ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قراين النصب الموجبة
او القراين التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجى شرحها ومثال ذلك زيد
ضربته ولا يرد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل
المراد قراين النصب التى سيذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير
العامل ح لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم
لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حذف فاضمر وعلى ما اخترنا فى رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على
النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب او عند وجود اقوى منها اى عند وجود قرينة للرفع
هى اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيان فقط
على ما ذكروا اما واذا المفاجاة اما اما فيجامع ثلث قراين للنصب هى مع احديها مغلوبة ومع
الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما ياتى والاخريان عطف الجملة التى بعدها على فعلية
وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قراين النصب الا واحدة فاذا
غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجى اما اما فانما ترجح
الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب فى مثلهما بغيرهما انما كان
لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين نحو قام عمرو وزيدا اكرمته
ولقصد التناسب بين السوال والجواب فى كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته فى جواب ايهم اكرمت
فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا

في جواب اينهم اعطيت فان امّا من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر
معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها اصل مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف
فرجعت بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير
فامّا في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى
فامّا اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضي النصب من العمل
فبقي مقتضي الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله
القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستانف بعدها الكلام
الا انها ليست متمحضة للاستيناف كامّا الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كامّا فلم يكن الرفع
بعدها اولى فهي كساير حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت امّا مع الطلب
وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان ساير انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه
يجب رفع الاسم معها كما تقدم فامّا مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمروا
فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشيا خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك
لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضا حروف
الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها
فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضاربه وزيد هل ضربته و
عمرو لا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق
والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا تحتمل الا انشا فبعيد لخروج الامر والنهي والدعاء عن حقيقتها
لقولك في زيد اضربه زيد طلب منك ضربه منقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها
عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد
من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب
وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول
لما كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا واما ليست من قراين الرفع كما بينا بقي التعارض
في نحو اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى
لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد
تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع
في صدر كلام من دون ان يتقدمها شي كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا
على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب

للاستيناف

نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجي بعدها
الا الاسمية وفرقوا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هنا وجوب الرفع بعدها مع مجيها
بعد العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها
في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها
نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم سماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله ويختار
النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي اذ هي مواقع
الفعل ونحو قوله تعالى والقمر قدرناه نحو انا كل شيء خلقناه بقدر هذه قراين يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله
بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف و
المعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا تقتلها لعطفه على شبه
الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى
العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف
النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لئيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته
وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فالايلاء لفظا او تقديرا لما
يتعلق بمضمونه اولى واما ليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا تقدر معمولها لضعفها
في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها للفعلين
واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة
بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا
بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله
مثله اي ما خلق الله فيجيز نحو ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب
توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس
زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف
الاستفهام علة اولوية الفعل كعلة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة
الجواز في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين
المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضا النصب كهمزة الاستفهام
بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك
لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف
النفي [illegible] واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب

في بعض الحواشي ان الناظم التي جرت بين سيبويه والكسائي في فاذا هو هي اما انما يدل على الخلاف وتتبع الحال في مباحث الظروف المبنية ٥ س

او لئلا يلزم عطف الخبرية على الانشائية ٥ س

التعلق في هذه الافعال الظاهرة انما تكون للقلوب س

زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد
خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجي في قسم الحروف
فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قايم لمشابهته الهمزة واما الاسمية
التي جزوها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه
فان كان احد جزئي الكلمة التي يدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب
ان تولب اياها وكذا تقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى
فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر
الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى والنصب في نحو اانت زيدا ضربته والوفاق في
اختيار النصب في نحو االيوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل يدخله على فعلية فعلها
ملفوظ به وتقبح نحو متى زيدا ضربته ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في اما
ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شي تحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة
الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قايم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن
للاستفهام هو الاسم المجرور مرفوعا ولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون
الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش
موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونهما عندهما فعلية اما
ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرته نحو اذا السماء انشقت ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعل فيجب
عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب
سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم
يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولانها ظاهرة في تضمن معناه
لكن ومبنى على ما يجي في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على
وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا ويذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع
بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته
وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس
او ان هلك منفس فعلى هذا تقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته
فقام بفاس بين وصليك جازر على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هنا والاولى مطابقة المفسر
للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث

النصب اذا فصل بظرف نحو

زيدا لجاءم فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية
التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي وسائر الاسماء
المتضمنة معنى الشرط نحو متى واينما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل يزرهم
يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر
الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي
في تقدم ذلك عليه قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من ممالكك
اشتريته بعشرين دينارا او انك لم تملك احدا منهم الا باشتراك بهذا الثمن فقلت كل واحد من ممالكي
اشتريته بعشرين نصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من ممالكي بعشرين
واما ان رفعت كلا فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى
بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل
من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن يطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود و
مخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها
او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك
فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف
من الكتاب العزيز اعني قوله تعا انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت في المعنى كما يتفاوت في مثالنا
سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تع بكل شيء كل مخلوق نصبت
كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر
لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تع لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد
منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تع والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل
ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل
مخلوق مقدر بقدر على ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية
مخصص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني
كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت
احدا او ايهم وغلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال
في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان
احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى
نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتداء فنصب هند اولى لانه

الحكم انه يضرب بوجه الا ان يعيدك او يقصد قدتك ه ص

الواغل الداخل بين الشاربين من غير ان يدعى ه ص

الصعدة القناة المستوية تنبت كذلك لا تحتاج الى تثقيف والحائر مجتمع الماء ه ص

لما لا يبعد ان اذا احمل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق متصف بانه مخلوقنا كائن بقدر وعلى هذا لا يتبع
نظرا الى هذا المعنى ان يكون هناك مخلوقات غير متصفة بتلك الصفة
فلا يبعد ان يحكم بتحت الحكم واما اذا جعلناه
خبرا ونصبنا كل شيء فلا يحتمل هذا
الاحتمال نظرا الى نفس المعنى المفهوم
من الكلام فقد اختلف المعنيان قطعا
ولا يجدي ان تعالى اه كل مخلوق متصف
بتلك الصفة في الواقع لانه انما يجدي
خارج الكلام ولا شك ان المقصود ذلك
المعنى الذي لا احتمال فيه فالمثال
مطابق اذا دقق النظر فيه ه ص

كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوى الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته يعني يستوى الرفع والنصب في الاسم
المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن
ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف
المعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز
الرفع لتناسبهما في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون
الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده
سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في
عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه
ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة
لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه
لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على العجز منها وتصحيح المثال
اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا
اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه
الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم
رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني
بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام
المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز
ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان
مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يوذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش
لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة
ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد
ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل
واما اذا قلت زيد قايم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا
المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل
نحو زيد مصري حماره قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو
نحو لو زيدا [illegible] واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان المختار بعدها الرفع على ما تقدم لان

ب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء
بفسر لشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا
بما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا
ضربته كما يجيء ذكرنا في حيثما وحروف التحضيض هي اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل
الا المخففة قد يكون كما يجيء من قوله في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني اي هلا
ترونني وحروف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها
اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطري
لولا الكمي المقنعا اي لولا يعدون وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيفا
ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معا
تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك
الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت
في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها
بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو
ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتداء والمشهور وجوب النصب في ان زيدا
ضربته والا زيدا يضربه في العرض ~~وليس مثل ازيد ذهب به~~ اي فالرفع واجب وانما قال انه
ليس اي منه من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه
اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه
اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد
ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب
ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر
اي ازيدا ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط
وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم
السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب
شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيد
ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل
موافقة الاسم المحذوف لضميره او متعلقه في الرفع او النصب او ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل
الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوي في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب

فيه بحث م

الباب الناقة السمر والجمع النيب الضيطر
الضخم الضوطرى الرجل الضخم الذي لا غناء
عنده الكمي الشجاع المتكمي في سلاحه اي
نصر كمي لبس درعا بالدرع والبيضة [illegible]

[illegible]

نحو في الشرط وجميع هذه الاحوال اعني البقاء
على الاصل من الاختصاص والغلبة في الافعال
والاشتراك بين القبيلين والاختصاص
بالاسماء امور موقوفة على السماع لا طريق
للقياس فيها ولا علة مخصصة لكل واحد
منها بما اختص هنا وقولنا حرف
التحضيض قبل الاسمية شاذ اذا قال
وبنت ليلى ارسلت لشفاعة الي
فلا نفس ليلى شفيعها واما حرفا
الشرط فالخلاف في لو قد مضى في باب
المبتداء واما ان فاكثر البصريين على
انه لا يدخل الا في فعل ظاهر او مقدر
ونقل عن الاخفش جواز ارتفاع
الاسم بعده على الابتداء بشرط كون
خبره فعلا [illegible]
دخولها على الافعال الا للعرض
فيجب النصب بعدها نحو الا
زيدا يكرمه على ما يجيء الكلام
في اسم لا النفي الجنس

بغلامه وافقا وتنوى فى ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه
الضلالة ناصبا [illegible] اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه
مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وههنا لو نصبت كل شى بفعلوه الزبر تغير معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل
شى ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحف اعمالنا شيئا اذ لم يوقع فيها فعل
بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شى صار المعنى فعلوا كل شى ثابت فى صحف
اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد فى قوله
تع وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شى اى كل ما فعلوه مثبت فى صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صحايف
صغيرة ولا كبيرة قوله [illegible] الزانية والزانى فاجلدوا والفاء بمعنى الشرط عند المبرد [illegible]
فالمختار النصب جميع الشرايط فيه حاصلة فى بادى النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو وربك فكبر
الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر وانه قرا بالنصب والنصب
مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا
يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زايدة كما فى قوله تع اذا جاء نصر الله
والفتح الى قوله فسبح كما يجيء فى الظروف المبنية او يكون الفاء غير واقعة موقعها الغرض كما فى وربك فكبر
واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم يكن زايدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم
وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو
صلته كالشرط وخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها
فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدا محذوف
المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذى وعدنا ان
حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا ويخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره
كما قلنا والا فالمختار النصب اى لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب
وكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قراينه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير
سيبويه هذا آخر ما ذكره المص واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع
الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو ان
زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيدا لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع
الاسم المشتغل به من المفسر الا يرى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر و
كذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا
مثبت [illegible] لان الاستثنا المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض

فى الفعل المقدر كما انتقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق
فى المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا فعلم زيد فى مثالنا يوافق فى المعنى لم يقم الا هو وكذا يضرب زيد يوافق
لم يضرب الا اياه فاذا انقرر هذا قلنا قد يكون فى المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه
ضمير وتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على
ثلث اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك
الخيار فى اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور واضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو
فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت
زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان
المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر هنا على الاسم المذكور محال اذ
الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعنى ان كان مرفوعا
اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا عطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز
كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان
اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان
اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم
المفعول فى نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب
ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فى زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا
ضرب ولا يجوزان والثانى اى الذى المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اى ان لم يضرب زيدا
لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل
وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت
وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول فى المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا فى افعال القلوب كما يجئ
فى بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قايما
اى ان علم زيد علمه قايما اذ لو نصب لكان التقدير ان علم زيدا علمه قايما فيفسر المفعول الفاعل الذى
هو ضمير متصل ولا يجوز لا فى افعال القلوب ولا فى غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قايما فكيف
مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قايما ولا يجوز ايضا كما ذكرنا وان كان الاسم المذكور
ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك بعد جرى
ذكر زيد ان اياه علمه قايما اى علمه علمه قايما انفصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم
قايما ويجوز ان هو علمه قايما اى ان علم علمه قايما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذى معه

ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر به غلامه
وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصب
اعتبار المتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قررنا فرار
من كون المضاف محذوفا في مثاله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر
للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول غير الفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب
هند ضربت فكيف مع تاخيره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب و
لا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا
لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو فتقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد
اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه
الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء صبرت
موجبا لبقي معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد
لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو
وان لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي
غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي مع
متعلقات بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور
الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير النصب ان ضرب
زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف
ان زيدا لابس يضرب ابيه هنا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب

التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك اي ... والطريق

الطريق سمي اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير
بل هو آلة التحذير هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف
وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين
المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر نحو الاسد الاسد ولفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا
لبعد مقدرا تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا
مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق هنا فيه بعض المسامحة من حيث المعنى
يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتعب زيدا من الاسد اي تحته ولو قال بتقدير اتق او
كان اولى او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فلو عطفه على قوله

معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر
ايضا لان مراده بالتحذير هنا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا يرى الى قوله الثاني المنادى الثالث
ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه
لان او هنا منفصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في جاءني زيد او عمرو وبلى لو كانت منفصلة
جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون
للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما يجيء في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع
منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب
عن النهي عن طاعة الآثم فلو قلنا هنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى
كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول احذر او بعد او شبههما مذكور بعده
ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر
معمول البعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وماز راسك والسيف فالمحذر اذن اما
ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء
متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم
اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس
بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي والشر نحو لاحذر ونحوه قال
الخليل وبعضهم يقول له اياك فيقول اياي اي اذا قيل لك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه
قدر في نحو اياي والشر احذر خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا
كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا ليدل لكم الاسل في
الرماح يحتمل امر المتكلم اى لابعد نفسي عن مشاهدة الارنب وامر المخاطب اى بعدوني عن مشاهدة
حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك
واياك اياك ... واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا
مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير
معمول التأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الآخرون وهو الاولى
لعدم سماع ذكر العامل مع تكرر المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمه
اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث
تضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا
المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك

ولو

فيكون على هذا تحذير الاتحليل

حذفه العصا اى تريد به ارنب

الاسل تحريك الرماح

ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف
فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجي في باب المضمرات
فصار منفصلا واري ان هذا الذي ارتكب تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد
باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما
جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما
ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه
ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا
كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي
ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في
شرح المفصل عند قوله جار الله الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك بعد اي باعد
الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب
حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد ونحوي هذا الكلام احذر الاسد فمعنى الاسد
اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه
فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه
وهما متخالفان فكيف جاز العطف قلت انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في
الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا
الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد [illegible]
[illegible] اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان
يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد
عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز
فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث [illegible]
لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في
الحقيقة اسم واحد جاز فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشي واحد و
ان لا انها مصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن
وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل
مقدرا ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا

يمكن

بين زيد وبغاه الحبر اى تعاله وقال الاخفش الصفه يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين
وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فما حذف
العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في
غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
اى وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر
واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه
او لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فيحمل في جواز حذف حرف الجر على ما تقدر به ومع هذا لا يجوز
قياس تقدير المصدر عليه وهذا قول ابن ابي اسحاق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر بمعنى مع
وقد نزل المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا
ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه
ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر هنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف
فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز هنا ان يكون الواو بمعنى مع [illegible]
يعني بقوله فعل مذكورا الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي
هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت
به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله
مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك
الفعل فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد
ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره و
شرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله
[illegible] ظروف الزمان كلها تقبل وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست
[illegible] معها ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح
ظروف الزمان كلها اى
مبهما ومؤقتها تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء
كان معرفة او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والوقت منه ما له نهاية يحصره سواء كان معرفة
او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان
مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك واماما

منتصب بالاتفاق على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة
كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم و
ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذو وتلقاء وما هو بمعناها
ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه
بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها و
زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف لادخال المعدود في الظ
بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل في
فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه و
الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار غير
الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع كسبب اشياء داخلة فيها كالدور في
البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فا
هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قول المص
نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من
مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع والحدث شيء خارج عن مسمى
المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقعدت مصرع
النوع من المكان مدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار
والكون في المكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المحض
من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول
ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والم
والمقتل والمنبت تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصب ايضا
كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكا
السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مسكنك ... واقعدوا
لهم كل مرصد وكذا نمت سنته وامت شتاة وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال
كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقلت مكان القراءة وشتمتك منزل فلا
وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا التفسير
هو الذي ذكره المص في الكافية ثم قالوا انحمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات
فانتصب انتصابها لمشابهتها للجهات في الابهام قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لابهامه

وقيل جلستُ مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله تحذف في منه تخفيفاً ولا ينبغي
... هنا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف
مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قوله هو الاكثر ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست
... لها في الانفعال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يحول ابتداؤه
وانتهاؤه بتحول الحلف قدامًا والمين شمالا هنا واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لا في
بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ
الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة
التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب قعدت مقعده وجلست مكانه فلمت
... فلكونه متضمنا المصدر معناه الاستقرار في ظرف فضمونه مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار
كان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار
واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة
... اما الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد
... هنا اي المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة
وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية
ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي
... ولفظ المكان لذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى
الاستقرار ... وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت
عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاث
بحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي
... متعديا بعدها مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها
في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو
دخلت في البلد وكذا نحو قوله تع وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر
دخلت الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا ... رجحان لكونه
لازما ... على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهبت
لازم وهو شاذ وكذا قوله ولا بغيكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض
وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر معالي في

وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب والبعد حتى يكاد بالقياسي نحو هو مني مزجر الكلب ومناط
الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان يذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظروف فنقول ظرف
الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سوا كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل
الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان
يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن
كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سريت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح
جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او
كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان
عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان ولو قلت الثلثة الاولى (غير مختص)
من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب
متى سرت وان وجب التعميم فقولك كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض
فقولك نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح الا جوابا لمتى المختص غير المعدود كيوم الجمعة
وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود
المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا تصلح جوابا لكم
يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تع يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار
او سير عليه الليل فيشير الى نهار وليل معنيين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم
وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابد اي يكون جوابا لكم
لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت
سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى
ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى
قوله كانه قيل عليه سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من
وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف
وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في
او مجرورا بمن وقد ينجر متى بالى وحتى ايضا وينجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على
الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما
نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه
بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية

٧٦

الصباح مساء ويوم يوم كما يجي في المركبات وقد يجي بحيث واذا استصرفين نحو الله اعلم حيث
يجعل رسالته وقوله بعد اذ ازلت ومنها من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات
ليلة وذات غداة وذات العشا وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه
الاربعة بغيرها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها
بلزوم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود
من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثير التصرف كما يجي في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف
المركبة المذكورة يجي في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجي في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات
بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه
ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع
ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشي وعتمة
ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرة
وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلتك وغدوة
وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد غدوة يومك وبكرته كما سيجي حكمهما فيكونان اذن متصرفين والحكم
بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان
المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما لطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على
مخالفته لساير المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلابد فيها اما من العلمية واما من اللام او
الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا باٰلة ولا بالعلمية والدليل على
انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت
علاما لم تنصرف فتعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست
لما كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنها لبنيت بناء امس والدليل
على اللا ... قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن
بسم ... سواء كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول
ان هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد
تحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند
كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح ونهار
ممنوعة اتفاقا الا ان زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق
عبد القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف لا على سماع والاولى منعه اذ لم تسمعا الا منونتين

قال سيبويه على ... [illegible]
[illegible] الظروف [illegible]
[illegible] الاسماء الصرف ... س

... [illegible]
... [illegible]

فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو لما تضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر
عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما
كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان
في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس كما يجي فيكون فالمقصود
العلمية فيهما كما في سحر والمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة
تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغد وبكرة
غيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها وهذه الظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم فالظروف
تصرفها واذا لم يكن معينة كانت منصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلا بد لها
من الاضافة او اللام تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف
وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس
كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول ويوما من
الايام غدوة او بكرة فيمتنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت
واحدا من الجنس غير معين وقد يجي الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان عليتهما اللفظية لا تعني
تحتها واذا لم تقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تع ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة
وبكرة او رب بكرة وغدوة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب
في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل
في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس تقول
هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القران في قراءة من قرا بالغدوة
والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى
وفي البنية كما ان بدر محمول على بدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة ...
الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة
اي الحين بعد الحين فهي علم للجنس كما تقول لقيته في الندرى ولقيته في الندرة ... في الندرى و...
سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس
ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي في حكاية سيبويه لا ترد وسحر غير منصرف
لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو
لفوق وتحت وعند ولدى ووسط وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى وحول وحولي ...
والتثنية للتكثير كما في قوله تع ثم ارجع البصر كرتين وكذا سوى واخواته وبدل ومكان ولفظيا ...

كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة
ذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادر التصرف قال الفرزدق
ورس وسطها قد تفلقا ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان
في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب
مرتبة تحتها فيوصل اي المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شي دون اي خسيس
ومعناه الاخر غير وفي ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تع اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا اخطت
الى الآلهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه
ومما يلزم الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا
ناعم البال اقرعا اي زمانا حديثا وجوز في لفظتي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس
ملي من الدهر وقريبا ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختلفوا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يجوزها
وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف ساير
ما ذكرنا من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظر في جزر جزورين
وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال تع وادبار النجوم
اي وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعندي على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار
مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلول الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتهما بخلاف
المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان فيقل قيام الحين مقام
المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي
هو مكان نحو مسيده غلوة سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله
عليه وسلم زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قايم
مقام مضافه الذي هو حين نحو لا اتيك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج
[illegible] معنا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف
المتصرف فيجعل مفعولا به نحو يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظة في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف
اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد
اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا
يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة
محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش
قال لا يخرج الى غير اصل اذ ليس فعل متعد الى اكثر من ثلث وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قايما

فلقت فانفلق وتفلق اي تشقق فانشق م س

ورس
نبت اصفر بالتمر محاذيه العمره

الاضع لنبت يشبه السمسم م س

هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل
خرجت فى يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى
اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا فى الحقيقة مفعول به يتعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعدما يتعدى
اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرفى الجر اعنى فى واللام صار
قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع أنّ وأن وليس بقياس فى غير المواضع الثلث فالعود
فى مررت بزيد وقمت الى عمرو ومررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا فى بابى المفعول فيه والمفعول له
نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف فى نحو يوم الجمعة صمت انه ضمير
لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان مخفوض نحو خرجت هكذا اليوم فلفظ
هنا ههنا ظرف اتفاقا لدلالة صفته وقوله ان الزمان فى نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس مفعولا فيه
والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعولات
هو مفعول به الا انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فلذا فى سارق الليلة فنقول
اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به يكون غير محضة بالشرايط المذكورة فى باب الاضافة
وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجى واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام
فهى محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذى كان منتصبا بنزع الخافض لقوله باكرت حاجتها الدجاج
بسحرة اى حاجتى اليها فهى فى الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشى بغيره بادنى ملابسة
نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف وليس بمعنى فى كما ذهب اليه المصنف على ما يجى فى باب الاضافة
وينصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنعه
كما فى المفعول به اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد
جاء بلا قرينة ظاهرة لقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثانى كما فى المنصوب على
شريطة التفسير حسب ما ذكرنا فى المفعول به مفصلا فمما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومما يختار
نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة
يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه او لا تسر فيه ومثال اللبس المفسر بالصفة كل يوم
فى الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ومما يجب نصبه ان يوم الجمعة
سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور
فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا
فى المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبنى التاديب فان
التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان تقول فى المفعول له هو ما

سيهري ط

له مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض
[…]ان بنحو ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت يوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له
ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في
قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا
او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل
وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة
من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة للعامل وليس معلولا له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم
ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل
المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه
علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة خلافا للزجاج
فانه ذهب الى ان ما يسميه الح[…] هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا
وبيانا له كما في ضربته تا[…] مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا و
فيه ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له
ذلك في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذلك قولك
جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا له للاصلاح بل بيانه الاعطاء
او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف
قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس
مفعولا مطلقا فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا مفيد معنى
للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود ويختلفان
في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه
والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو
نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله
وزعل المحبور والهول من تهول الهبور الا ان يجعلها مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي زاعلا — القول
زعل المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحدك على ما يجيء في
باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره
وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود
يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن واكرامك الزائر في

في قولك جئتك للسمن و لاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول له
ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل لغير فاعل
المجي لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرايط نحو الصحيح وهو المصدر
المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشي واحد كفاعل
الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض الزمان المصدر [illegible]
كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك
او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك وشهدت الحرب اتقاء الهذيه بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل
تفسيرا او تفصيلا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هاهنا حدثان في الحقيقة حتى يتشاركا
في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب
والاعطاء هو المكافاة والعلة هاهنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة لنفسه
بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة
في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هنا الاثر فكيف تشاركه في الزمان كما قال ابن دريد في
الشيخ ان قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل
وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين
عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخط
ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا
من الفاعل وكذا الجار للعين ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر
جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والتهور ليس بمفزع
بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك اذ قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا • قوله ما [illegible]
حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له اي
هو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا كانا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص على الشرطين مما يشترط
في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام
وجواب لم وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب
لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل ليس كذلك [illegible]
حتى يكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد

وجوب تقدم الحامل وجود ا فهم وان اراد وجوب تقدمه اما وجود ا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينقض
ما قال بجواز نحو جيتك اصلاحا لا مرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة
صلاح وارادة تاديب قلنا فجوز ايضا جيتك اكرامك لى وجيتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف
المذكور بل جوز جيتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المصدر المضاف فتقول المفعول له على ضربين
اما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجيتا اصلاحا
٥ قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علل الافعال كثيرا ما تجى جامعة
الشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة
المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهته
الحال والتمييز وبيت العجاج قاصر عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن
شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جيتك
لاكرام لك ومنعه الاندلسى وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره تشبه الحال
والتمييز فى كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكى اذا حصل الشرايط فجر المقترن بلام
التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال
ذلك على السماع ولا يعلل
قوله المصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته فى كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل
رجل لان الواو بمعنى مع ونعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فزيد
فى سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير فى وقت واحد اى وقت سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيد
بالعطف تشاركه فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل
الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما فى سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف
اتفاقا لا مفعول معه وينقض بما قال نحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذ المعنى
يكفيك واما تعين عمرا فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف
وانما يعدل بما بعدها عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاءنى
زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجى ويحتمل مجى احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة
وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف
الذى هو الاصل اظهر قوله وجاز العطف ... العطف نحو ما لزيد وعمرو الا ... النصب
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ... تصنع

اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه
بتوسط الواو بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف
الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا
فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب
تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خصال لست عنها بمرعوي والاولى المنع رعاية اصل الواو
والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا
والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل
بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل
وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة [illegible] ونصبه
بمعنى مع مطلقا النصب في كل رجل وضيعته والاخفش ينصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت
مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية كما ‏خلاف لا يحتمل
اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هنا اولى مما قال عبد القاهر
في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف ‏وعمرا
لا لداع وهو وهم لان هنا داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو
بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل
بالمنفصل للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه ‏لا على عطف
قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد
وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجاز غيره [illegible] بقولهم
ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل
لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم
بالغدو والاصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف
جرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء باردا وقيل لا يجوز العطف في
استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى هنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة
فاستوى ولا يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى هنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام
ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو [illegible] الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء
[illegible] الخشبة [illegible] مقياس يعرف به قدر ارتفاع [illegible] ولا يجوز النصب في قولك اعلم [illegible]

انتهى

وربك لا نقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحالك لما لك فانت
وما لك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه ما لك لقيام القرينة على كلا المحذوفين
ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر
في ثالث عشر ثلثة عشرة على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت
وما لك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك لما يتعلق باصلاحه فانت اعلم
باصلاحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجتراءك عليه لما علمت
من برك مكافاته للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه
حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك
مجازيك وعنده على تقدير حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول
العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من
انت اعلم وربك وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جيت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار
هنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل
بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف وان كان معنى ي وان كان الفعل
معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي او لا فالاول نحو ما لك لان الجار
يتعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر
الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويل لك لان
الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحايط وامراه ونفسه وشانك والحج
ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز
العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو وقال المص العطف واجب فيه
اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي
الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا
وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب
النصب والا فلا اما الثاني نحو ما لك وزيدا وما شانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون
في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة
فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال ... هنا انه يتعين
النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص
على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تع تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب

في مثل هذا اعني ما شانك اوما لك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل
المدلول عليه بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار و
المصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك واياك لفوات ما الاستفهامية
وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان زيد لابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا اوما شان زيد وملابسته
عمرا فهو منزل المصدر المقدر قال السيرافي في هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا
ملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر لا يعمل
مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب المصدر
وانما قدر سيبويه بهذا لتبيين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر
هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان
الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز
ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف
الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا
تفاديا مما الزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يجوز
الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني
اعني الذي لا يكون فيه لفظ مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما النحوي
والمشعور فههنا العطف اولى بالاختلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه
وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا
مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء
اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا فصار كانه منطوق به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال
لا معنى لتخصيص ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد
التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة
ان تميل ميلا ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه لحاف ابعد من نحو
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعارهما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل
مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه
لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورايك فالرفع فيه واجب وان قصد الاصطحاب
لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجوز النصب اضمار
الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه

هذا كله بنا على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جايز نحو زيدا وعمرا لقيت فضول العامل فى الجماعة واياه كالذى و فى الحاف والتما امتنع النصب فى الاصح فى صنعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كيف وزيدا قايما وسرت وزيدا راكبا فحكمه فى مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اى العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفى كون المفعول معه قياسيا خلاف ذهب الاخفش وابو على الى كونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعى لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تع فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اى واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا

[illegible] الفاعل والمفعول [illegible] ومعنى نحو ضربت زيدا قايما و زيد [illegible] قايما [illegible]

قال المصنف لا يدخل فيه النعت فى نحو جاءنى رجل عالم لان المراد فى الحدود ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر فى الحد وقولك عالم فى جاءنى رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة فى لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها فى قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم فى جاءنى رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءنى رجل بخلاف الحال فان راكبا فى قولك جاءنى زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قايما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى رجل اقول لقايل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر فى حده بل يكفى ان يكون فيه ما يذكر فى حده وبعد التسليم فليس فى هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا فى حالة الفعل مثلا فى جاءنى زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا فى حال المجى فيكون غلطا ويخرج من هذا الحد الجملة الحالية بلا ضمير ذى الحال نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمويد وقوله وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال من المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فى الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله دابر هولاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواجبه مدبرا خضبن وان لم يكن خضب وقوله صوذو بهشة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تع النار مثويكم اى موضع مثويكم اى ثوابكم خالدين وقولك اعجبنى ضرب زيد قايما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل فى الحال لا يجى الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت

بهشة بالضم ابو عمرو بن مسلم حاشدا اى مستعدا ناهضا حلقة الدرع وكذا حلقة ... القوم والجمع حلق ... وقال الاصمعى

بل نتبع ابرهيم مقام بل تتبع ملة ابرهيم حنيفا فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا او هو
جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هولاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هولاء فهو حال عن هولاء المضاف اليه
دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه
قال يقطع دابر هولاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله حواريه مدبرا اي يشبه حواريه
مدبرا او اشبه حراميه مدبرا فكانه حال عن الفاعل والمفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى
ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد
بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا
جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم تجعلها حالا ويخرج بقولنا
حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت
بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا
او بما جرى مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارج من حيث صحة
على ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد
الحال في نحو قوله بقول وقد تركت الوظيف وفي قوله وقد اغتدى والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث
يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجع رجوعا اعلم
ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه
فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها
لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه
لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان من الفاعل والمفعول
معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو
لقيت راكبا زيدا الغيث ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها
صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى
جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول
اقدم من مرتبة الفاعل اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين
بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احدهما الى الفاعل والمفعول على الا
لف لك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور

أي الحق أن يجي لشيء واحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة
قوله بعد أخرج منها مذؤوما مدحورا كما يجيان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت
أو لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤوما واستنكر مثله في المتضادة
منهما مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو
جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار
الفعل نحو جلست خلفك وأمامك وكذا يجوز أن لم يتباين المكانان أو الزمان نحو جلست أمس وقت
الظهر وأمامك وسط الدار وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذؤوما مدحورا
أو متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته أبيض أسود أو ممتزجين كما في اشتريته حلوا
حامضا فلا بأس به واعلم أن تكرير الحال بعد إما واجب لوجوب تكرير إما نحو اضرب إما قاعدا
وإما قائما وكذا لا إلا أنها تكرر في الأغلب كما يجي في اسم التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا
ويندر في إفرادها نحو جاءني زيد لا راكبا لفظا أو معنى حال من الفاعل أو المفعول أي ملفوظا أو معنوي
قد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين أما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي شيخا فإن بعلي خبر مبتدأ
وهو في المعنى مفعول المدلول هذا أي انبه على بعلي أو أشير إليه شيخا وأما الفاعل المعنوي فكما في قوله
كأنه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد إذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب
ولا تفسره بأشبهه خارجا لأن المشابهة هي المفيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال
عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لأن قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل
لفظي لأن الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن
الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد إلا عند من جوز تخالف عاملي الحال
وصاحبها يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون
من صيغته كالظروف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها أنا زيد قائما عند من جوزها
التنبيه من دون اسم الإشارة كما يجي في حروف التنبيه واسم الإشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف
النداء نحو يا ربنا منعما وأما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا
فالظاهر أنهما ليسا بعاملين لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو
مذهب الأخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كأنه خارجا الكرت وزيد كعمرو
راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو أنا قرشي مفتخرا
واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا وأما نحو ما شأنك واقفا فلأن الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه

ولم يعمل في الحال يعني حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا يشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض بها
باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحوها و
ان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا نعلله قوله وشرطها
ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول انما كان شرطها ان يكون نكرة لان
النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت
وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها غير مخصصها
من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين
الشي اولا ثم يبين الحدث المنسوب ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف
عبث ضايع ولم يؤول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها
لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر وتقول
الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة
نحو فعلته جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف
موضوعة موضع النكرات التي معتركة ومجتهدا ومطبقا ومنفردا وعايدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق
اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة
والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها
الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى
المفعول اي عايدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود
كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله نعم وفعلت فعلتك
فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة
اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطبقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع
عايدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر
وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف
نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها
العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورد
ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب ويقال شرب دخالا ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب
اي [illegible] مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قوله جاؤوا قضهم بقضيضهم

فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضيهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم
لا مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل
كلمته فوه الى فيّ فى معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى فيّ مشافهة ومعنى قضهم بقضيضهم
كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب
المفرد الذي الذي قامت مقامه كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاها لفيك سواء وكذا ينبغى ان يقول
فى يدا بيد اى ذو يد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم
اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امراة اى كل رجل كقوله تع علمت نفس اى كل نفس
وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان
اى كل شاة فنصب هنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان ياتى به على الاصل نحو بعت
الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فيّ شاذ وحقه
انه لم يحذف المضاف اليه منه ليتنكر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فما لفم قال المتنبي
وتبلتني على حرف فما لفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف واحد وهذا
شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا
لما قبله فى الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم
بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه
كما ذكرنا فى الحال وعلى البدل اى جاء قاضيهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على
الظرفية اى لا مع غيره فهو فى المعنى ضد معا فى قولك جاءوا معا وكما ان فى معا خلافا هل هو منتصب على الحال
اى مجتمعين او على الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا
او ظرف اى لا مع غيره وجاء وحده مجرورا فى مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اى انفراده
وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده
وعيير وحده ورجيل وحده فى المعجب برايه ويقال جاء على وحده اى انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم
الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امراة جماء المرافق
اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجه الارض
حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تع ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء
اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت
لا يعنيني ويقال ايضا مررت بهم جما غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم

٥ يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة
هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة
اى مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالعاملين العدد
المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب العدد
وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فيّ وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى فيّ وقال الاخفش هو
منصوب بتقدير من اى من فيه الى فيّ ولا يقاس على قولهم فاه الى فيّ فلا يقال ماشيته يده بيدي خلافا
لهشام واما قول بعض اصحاب امير المومنين عليه السلام في صفين ما بالنا امس اسد العرين وما بالنا
اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان نووا انهم شجعانا
وضعفاء بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها
اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله بين الخيل فاتى فرس
له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قايما او بالاضافة نحو نظرت الى رجل نجدا له او سبقه نفي او
نحو قوله فما حل سعدى غريبا ببلدة وقلما جاءني رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع
سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتداء او كان معرفة مشاركة لتلك
النكرة في الحال نحو رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يومن اذن التباس الحال
بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال
انتصاب ذي الحال بالوصف نحو جاءني رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقدم الحال
على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها
الا على مذهب الاخفش من نحو من ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم
كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها جوز كون لمية عاملا في الحال
وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه
اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان
الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز
حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيدا اى ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي
كالظرف ولا على المجرور على الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور
فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وهذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا
الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قايما في الدار وذلك بناء
على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في

المبتدا فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار
زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب
الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نايب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قايما في الدار فان جوزنا كون
زيد صاحب الحال بنا على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان لم يجوز
ذلك قلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بنا على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه
فالحال متاخر عما صاحبه نايبه اي زيد اما نحو زيد في الدار قايما وفي الدار قايما زيد وفي الدار زيد
قايما فجايز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه
على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع
غيرها فيه نحو ان لينا اياهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل
فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد
ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف الندا واسما الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه
والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسما الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها في التركيب
واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن
بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل
وظاهر لفظ جار الله في المفصل يوذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل
افعل التفضيل الا يرى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو
قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قايما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قايما فسيجي
الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه
درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف
العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله
لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار
الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة
جيتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل
صلة لتقديم بان الموصول وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف
واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمه على صلاتها
متاخرا عن الموصولات ايضا غير جايز لما يجي في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري
ولام الموصول وبين صلتها فلا يقال اعجبني مجرده الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا او ما

فى سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل صدرا بلام الابتداء او لام القسم
جاز تقديم الحال عليه بان تؤخر عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تع لالى الله تحشرون
وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع
المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش وعجردا المضروب بخلاف الظرف
يعنى ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا فى جئتك راكبا بمعنى فى وقت الركوب الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك
او قبله كقوله تع كل يوم هو فى شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا وتقدم
عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم فى الظروف بخلاف الحال وكان على
المص ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوى غيرهما من التنبيه
والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا فى الحال او فى
الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تع واما الذين
سعدوا ففى الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما فى النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون
انتصابه على الحال كما فى الايتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثانى فائدة واما عند
البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثانى يتعلق
بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذى بعده والثانى تاكيدا للاول والتاكيد غير غريب فى كلامهم
اذا كان الظرف غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر نحو الاسم الذى يلى المبتدا الذى
يلى ذلك الظرف واجب عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز
الفراء والكسائى نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال
على المضاف المحذوف اى هو يرغب فيك خاصة فى حال رغبته فى شى اى ان رغب فى شى فهو يرغب
فيك وله ولا على المجرور فى الاصح الذى تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه هذا حكم
تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا
مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا فى صورة واحدة وهى اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا
عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على
ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال مضمرا
يجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان ظاهرا
وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتاخر واما اذا
كان ضميرا فالضمير [illegible] على مفسرها واما جواز تلك الصورة الواحدة اعنى نحو جاء

[illegible]

ما زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولى الفعل والحال ولى الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما
البصرة فاجازوا تقدم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التاخير
عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول
نحو قوله تع فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة اليه لم يتقدم
الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءتني مجردا
ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
ايضا وان جر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل
عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل
الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل و
بعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال الشاعر لئن
كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انها لحبيب وقال اخراذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا
عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو
ملة ابرهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا
فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل
فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا
وهو ضعيف لانا ننافي حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس
بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف
كقوله ملة ابرهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف
اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف
اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو ضربت
ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها
اذا جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب
الفاعل اعني نفي الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى
ضمير عايد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتمه زيدا اخوه
هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا
تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو
هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اي كاينا بسرا او كاينا رطبا وهذه ناقة الله

لكم آية اى دالة قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده
فكل ما قام بهذه الفايدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا تتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق
الصفة كما يجي في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت
غير مشتقة قياسا الحال الموطية وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ
الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني
زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين
فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت
عنبرا ورنت غزالا وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان نقدر مضافا قبله اى امثال اسد العرين ومثل
قمر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون صفة لما تقدم اى ما بالنا امس شجعاء واليوم ضعفاء
وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشي المشتهر بمعنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى
نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اى لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما
وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي
بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم واخذت
زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اى جعلت في كل درهم منه درهما مني او بغير حرف الجر
نحو وضعت عنده الدنانير دينارا الذي كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزءا اول من الجملة
الابتدائية كما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين
رجلين ورجالا رجالا اى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان يؤتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه
مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا
فرجلا ومضوا الكبكبة ثم الكبكبة اى مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو
يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني
الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال التي في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل
الشي على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا اشبهت شيا بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها
نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي
واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل واداة التشبيه لضعفهما في العمل
فلا يتقدم معمولها ويشكل عليه بمثل ذلك قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جايز اتفاقا مع خلو
المبتدا من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشهر في نحو بسرا اطيب منه رطبا
ان العامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك

لان الحال تقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام
الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم يقع الا حال شيخوخته والمجيء في قولك جاني
زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية
واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة في الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال
الاخرى لان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قايما لم يتقيد الخبر بتلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب
منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا تقيد المبتدا بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف
اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة
فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور
المتنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو ابين في نحو هذا زيد قايما الا استحالة تقيدهما
بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدا والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه
استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل
واداة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا
يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث
الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر ويقعان
معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها
من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قايما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو
تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زماناهما لان الغرض وقوع
الحدثين معا ويتميز مستثنياهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي
في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر
ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو
يجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تع هم للكفر يومئذ
اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت
وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قايما احسن منه قاعدا
وكذا اداة التشبيه يدل على الحدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قايما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معنى اعني حدثي الفاضل
والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما اداة
التمثيل فلا يدل بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو

انّ هناك حالة تشتركان فيها فلها حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرّح به في اللفظ فمعنى
قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اى زيد تشبه حالته ودابه يوم الجمعة حالته ودابه يوم السبت فالظرفان
منصوبان بمعنى الحالة والداب اذ نعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل
الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قولك كدابك من ام الحويرث قبلها بدابك لما كان بمعنى تمتعك فلكن
ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بهما جاران كما تعلق الجاران في
بيت امرء القيس بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هارون من موسى
اى قريب مني قرب هرون من موسى قال ع لقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول انا مولى منى
بمنزلة الثريا من القنا و لى اى بعيد منى بعدها منه اذا تقرر هذا قلنا لما لم تميز كل واحد من الحدثين من الآخر في
افعل التفضيل وآلة التشبيه وباب فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه
الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فتقول تفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وساير
زيد قايما وعمرو قاعدا ورامى زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل وآلة التشبيه نحو زيد منى
لعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قايما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قايما وزيد يوم
الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل
عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما
الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا او ممثلا لكنه لما لم يظهر كانه كالعدم ومع هذا
هذا كله فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الجار والله
لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه وسدا كما تقول ضرب زيد قايما عمرا قاعدا لعدم الالتباس
وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قايما وقاعدا حال من المجرور وقايما من الضمير المرفوع كما مر
في اول الباب في نحو ضربت زيدا قايما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية
غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراد به الكامل نحو انت الرجل علما اى انت الكامل في الرجولية عالما او
هو زهير شعرا وكونه حالا راى الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذى ارى ان
المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره
والدليل عليه انك تقول هو قائل زهير شعرا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال
ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا
ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر
الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته
وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكا ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب

95

اخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى اتيته
يعدو ركضا كما هو مذهب ابى على فى ارسلها العراك ولو كان كما قال الحجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها
على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا فى نحو قم قائما
على احد المذهبين وعلى الثانى هو حال مؤكدة كما يجى ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته
ذا ركض لا انه للمبالغة فيه كما مر فى خبر المبتدا وهما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى فى
وهشام نفيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وساير ما ذكرته عند ذكر مجى الحال معرفة
واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجى فى الافعال الناقصة
ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده
وما سواهما بالواو والضمير او بالواو او بالضمير ... [illegible]
اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجى بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون
الحال فمعنى قولك جائنى زيد راكبا ان المجى الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو
مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء
والتى فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك
المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها
المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ
ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه فالاسميه بالواو والضمير انما ربطوا الجملة
الحاليه بالواو دون الجملة التى خبر المبتدا فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجى فضلة بعد تمام الكلام
فى الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو
اصلها الجمع ليوذن من اول الامر ان الجملة لم يبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة
فانها لا يجى بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها الموصوف لفظا ولكونها
بمعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى فى ثلاثتها بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما
ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جائنى رجل الا وهو فقير
واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال ولا ترى ابدا مصدرة بالواو او بالواو او بالضمير اجتماع
الواو والضمير فى الاسميه وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط و
اما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جائنى زيد
وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جائنى زيد راكبا فصدرت

ويكون جملة خبرية فالاسميه بالواو والضمير او بالواو
او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت
بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير
او احدهما ولا بد فى الماضى المثبت من
قد ظاهرة او مقدرة

الركوب ... واذا كان

بالواو ابدا ناس اول الامر يكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال
نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى فيّ او خبرا
نحو قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة ولذا لم يذكر
مصدرا بل يقول هو اولى من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف
النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف
مطلقا على ما ذهب اليه المص ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي من يد انه ليس
بجملة بل هو مفرد تقديرا فلا اخلاء من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله جاز ان يرفع الظاهر
كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر بقوله فالحقه بالهاديات ودونه
جواحرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان
مفردا لم يجز الواو وايضا نقول لقيته فان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه
لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع
الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على
الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان
ونحوهما وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو
قليل والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره
معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان
كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة
وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا
خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي
يدل عليه المضارع وان باينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا راكبا لفظ راكب حال
باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة
بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض هنا حقيقيا
ولمثله التزموا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله
ولفظ قد يقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحال
فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء بلفظ قد هنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال
في المضارع لذلك وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع
المنفي والماضي المنفي والماضي المثبت يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير

الناقوس

الغرض المجيء

صارت

لتقنا باحدهما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه
جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب
غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير او لا ولعل
ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لما قصدته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له
من الحال لفظا او تقديرا فكذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان
قد للتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف
اذا انضم ما يدله بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه
الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى
جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا تغير الكلام في الاغلب عما كان
عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرني لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان تزرني ازرك وفازورك
ولهذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها
اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاصل
انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينبغي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل ولا بد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد
في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهما اوجبوه كما مضى والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم
ضربته قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد
كما يجي في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا
واذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول
الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجي مع الواو
وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا
تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون
الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع نظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت
قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه
مقدرة واجتماع الواو وقد معه اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني
زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما
لقوله تقول وقد تر الوطيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بموئد ولا يقال جاءني زيد قد خرج

عمرو ولا وخرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بها نحو ما قد ضرب ابو وبشر
بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله وقد يحذف عامل الحال جوازا
للمسافر راشدا مهديا وتركيبه الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية
اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا او وجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جايزا كان او
واجبا فقرينته ما حذف جايزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا او تقدم ذكره لما في
استفهام كقولك قايما في جواب من قال كيف حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان
لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي تحذف فيها قياسا على الوجوب ان
سين الحال ازدياد ثمن او غيره شيا فشيا مقرونة بالفاء او بثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا
اى فذهب الثمن صاعدا او زايدا اى اخذ في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء مع بعضها بدرهم والبواقي بالاكثر
وتقول في غير الثمن قرات كل يوم جزا من القران فصاعدا او ثم زايدا اى ذهبت القراءة زايدة اى كانت كل يوم
في الزيادة ومنها ما وقع الحال نايبا عن خبر نحو ضربي زيدا قايما وقد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا
على ما لا ينبغي من العلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقوله اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله
افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اى اتحول تميميا واتنقلون اعيارا
واشباه النساء وكذا قوله في الولائم اولاد الواحدة وفي العبادة اولاد العلات وتقول في غير الهمزة تميميا
قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة
على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك تحول
في حال كونك تميميا وانكم تنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي
صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقايما وقد قعد الناس واقاعدا
وقد سار الركب وقايما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قايما فهو عند السيرافي حال موكدة واما
عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قايمة مقام المصدر اى اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين
على انهما خبران للمبتدا فتقول اتميمي مرة وقايم قد علم الله اى انت تميمي وهو قايم قد علم الله والعلة في
وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله وتجب في الموكدة اى يجب
حذف العامل في الموكدة وهذا على مذهب من قال ان الموكدة لا تجي الا بعد الاسمية والظاهر انها تجي
بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعالى خابيا
وقم قايما قال لهم والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها
من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال الذين الكثر من توافقهما والاعلى ان يرتكب ان هذه الصفات
المنصوبة كلها قايمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما الموكدة

النكث المنقوض

بيت نفسه سعيد به عاملها كالمنتقل وان جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها معرفتين جامدين
يجي اما للفخر بمضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن
دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول
ذلك الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليه الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر
متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل
العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك
عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما و
مصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله معروفا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا
بينا للفخر بمضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول
اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكده بمصدقا لان مضمون
الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة
في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد
الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي احقه واثبته عطوفا و
فيه نظر اذ لا معنى لقولك تحققت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو
مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن
سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة
الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه
معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره
في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد
لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما ويحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان
جزاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل
الا ترى ان معنى انا زيد انا كاين زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها
في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال
اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على
ذكرها كما تقول في الحصر لا تاتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان
ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئ فيه

قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة

قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال

عن ذات احترازعن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعن ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها رفع الابهام
عن هيئة الذات لاعن نفسها وكذا القهقرى فى قولك رجع زيد القهقرى رفع الابهام عن هيئة الذات التى هى
الرجوع لاعن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهى الانتقال الى ما ابتدات الذهاب عنه لكن الصفة
فى نحو جاءنى رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد
اوصافه تميز عما يخالفه كا غير طويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اى الثابت وضعا على ما فسر المصنف
من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان فى نحو جاءنى العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغايب نحو مررت
به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما فى نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه فى نحو
خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه [illegible] ما كان يدخل فيه المجرور فى نحو مائة رجل وثلثة
رجال وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل فى الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جرم اخف من
كما فى هذا كما اعتذر فى حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لعرض
قيامه مقام الفاعل وكذا فى ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان [illegible] الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر
عن الابهام فى اللفظ المشترك فان صفة المشترك رفع الابهام عن المشترك فى نحو ابصرت عينا جارية لكن
الابهام فيه لبس بوضع الواضع فان الذى بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل
فرد كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع
ذلك اللفظ لمعين اخر فعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر فى
اصل الوضع قلت معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام فى المشترك ثابت
لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام فى المشترك وفى العدد وساير المقادير
فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعى كما فسر والحد لا يتم الا بالعناية والالفاظ
المجملة فى الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة

فالاول يعنى الذى يرفع الابهام عن ذات
مذكورة [illegible] عن مفرد لفظة عن فى مثله يفيد ان ما بعدها صدر لما قبلها وسبب [illegible] يقال فعلت هذا
عن امرك وعن تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له
او عن نسبة فى جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيء فى الظاهر والمنسوب اليه
فى الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان ابهامه جعله
لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانه لولا ابهام [illegible]

٩٨

طاب اليه لم يكن ينتصب نفسًا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب
انتصاب نفسًا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامها سبب لانتصاب التمييز
تشبيها له بالمفعول الذي يجي بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كا في
في قوله تعالى طبقًا عن طبق والاول اولى عن مفرد مقدارًا غالبًا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام
عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين
اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشي اي يعرف به قدره وسين والمقادير اما
مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشيا كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب
والكر وما يعرف به قدر الموزون لصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو
ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس
غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملا الارض ذهبًا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما
غيرك انسانا وسواك رجلا محمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبًا
ونحو ذلك من المقاييس ايضًا ضمن المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان
قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع
المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع
اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على الفرع نحو خاتم حديدا وباب
ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار المبهم محتاج الى مميز ونصب
التمييز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان
ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط النون والتنوين بالاضافة ولانه لم يتغير تسمية
البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالف
القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضاعف منهما
لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا و
مائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد
لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا
لثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فخالفه المضاف اليه معنى للمضاف سهلت
الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير
الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل شابهها
فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع

صح ... كسبحات

كل نوع حصل له بالتفريع عليه
... م س

فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا والكثير اضافته
الى صاحبه نحو عشرك قال وستوك قد كربت تكمل اجراء لمجرى احد عشرك واما في غيرها اي في غير
العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما تم به الاسم
المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل
زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها زبدا
والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير
وقلت ملء الاناء ومثل زبد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اي قدر ما يملأ الشيء
فرطلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل
الاضافة مع التنوين ونوني المثنى والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيه فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الاتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها
في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف
معها لا ينتصب التمييز عنه فلا تقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر اعني
لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب
فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا ويا لها خطة ف وويلمها خطة
يا احسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا
ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا
فكأنه قيل لقيت رجلا واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير
واما فيما قبله اعني من ويله الى يا له فنظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد
ايضا كقوله عليه الصلوة والسلام في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرء القيس فيا لك من ليل قول علي رضي الله عنه
كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة ويا لها روحة والريح معصفة والغيث جبل
مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له
رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا وبالخطاب لشخص معين نحو قلت
لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير
بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو لله زيد رجلا
وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي ولله در زيد رجلا